SAM Rights & Liberties

رابطة أمهات المختطفين
Abductees' Mothers Association

Justice4Yemen Pact
ميثاق العدالة لليمن

DT Institute

دراسة في التجربة التشيلية للعدالة الانتقالية وآفاق الاستفادة منها في اليمن عبر دور المجتمع المدني

www.samrl.org

info@samrl.org

أكتوبر 2025

SAM Rights & Liberties

رابطة أمهات المختطفين
Abductees' Mothers Association

Justice4Yemen Pact
ميثاق العدالة لليمن

DT Institute

أعدّ الدراسة / الدكتور عادل دشيلة

منظمة سام للحقوق والحريات

منظمة حقوقية يمنية مستقلة غير ربحية بدأت نشاطها في يناير / كانون الثاني 2016 ، وحصلت على ترخيص عمل في ديسمبر / كانون الأول 2017 . تسعي المنظمة لرصد وثيق انتهاكات حقوق الانسان في اليمن ، والعمل على وقف الانتهاكات من خلال العمل على المناصر بالشراكة مع المنظمات المحلية والدولية ، احداث وعي حقوقي من خلال العمل على التنمية الحقوقي في واواسط المجتمع ، والعمل على محاسبة منتهكي حقوق الانسان في اليمن بالتعاون مع الاليات الدولية والمنظمات الحقوقية

رابطة أمهات المختطفين

منظمة حقوقية تقودها نساء، تأسست في إبريل 2016 وتشكلت من مدافعات عن حقوق الإنسان وأمهات وزوجات المعتقلين. تعمل رابطة أمهات المختطفين على رصد وتوثيق حالات الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري ورفعها للجهات المعنية، وتهدف لبناء ذاكرة حقوقية تحفظ للضحايا حقهم في المساءلة والإنصاف في مرحلة ما بعد الحرب. كما تعمل على إيصال صوت الضحايا في المحافل الوطنية والدولية، والتواصل المستمر مع أصحاب القرار والوساطات المحلية، بهدف الإفراج عن المحتجزين / ات وتقديم الدعم النفسي الاجتماعي للناجين من الضحايا وذويهم.

ميثاق العدالة لليمن

عبارة عن ائتلاف من منظمات حقّق الإنسان والفاعلين في المجتمع المدني الذين يتحدون من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان في اليمن. تتمثل مهمة التحالف في مناصرة حقوق الشعب اليمني خصوصًا الفئات الضعيفة والمهمَشة بدرجة أكبر، يلتزم التحالف بمعالجة الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي يعاني منها اليمن عبر سنوات من الصراع والعنف، يعمل هذا الميثاق على تمكين الشعب اليمني من المطالبة بحقوقه وزيادة وعيه بشأن الانتهاكات ومناصرة العدالة والمساءلة على المستويات المحلية والوطنية والدولية. يسترشد هذا الميثاق بمبادئ احترام كرامة الإنسان والمساواة والعدالة وعدم التمييز. يعتقد التحالف أنه يمكن لأعضائه من خلال التعاون إنهاء الإفلات من العقوبة وتقديم الدعم المهمّ وتعويض الضحايا والمساهمة في مستقبل أكثر سلاماً وعدلاً وازدهاراً لليمن.

معهد دي تي (DT Institute)

منظمة غير ربحية ملتزمة بمبدأ "التنمية بطريقة مختلفة". ينفّذ المعهد برامج تنموية عالمية معقّدة في البيئات المتأثرة بالصراع والهشّة والمغلقة، ويمول مبادرات فكرية رائدة تسهم في تحفيز الابتكار وتحسين حياة الناس من خلال برامج قائمة على الأدلة. ويعمل المعهد بالشراكة مع المجتمعات والقادة لبناء مجتمعات أكثر قدرة على الصمود، وأكثر عدلاً وإنصافاً وشمولاً وديمقراطية، وضمان استدامتها.

برنامج دعم السلام في اليمن من خلال المساءلة والمصالحة وتبادل المعرفة(SPARK)

كتبت هذه الورقة ونُشرت كجزء من برنامج دعم السلام في اليمن من خلال المساءلة والمصالحة وتبادل المعرفة (سبارك)، وهو إطار علمي وتطبيقي يهدف إلى نقل مفاهيم العدالة الانتقالية من المستوى النظري إلى الممارسة المجتمعية. يقوم المشروع على تعزيز الوعي والقدرات المحلية لتفعيل آليات العدالة التصالحية والمساءلة وجبر الضرر، بوصفها مدخلا لتحقيق سلام مستدام يقوم على الحقيقة والإنصاف والمشاركة. ويرتكز على فكرة أن العدالة ليست مسارا قانونيا فحسب، بل عملية اجتماعية وثقافية تُسهم في ترميم النسيج الوطني واستعادة الثقة وإعادة بناء الذاكرة الجماعية على أسس الاعتراف والمصالحة.

ويعمل البرنامج بالتنسيق الوثيق مع تحالف العدالة من أجل اليمن(J4YP) ، وهو تحالف يضم عشر منظمات مجتمع مدني يمنية تناصر العدالة والمساءلة وبناء السلام لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في مختلف أنحاء اليمن. وفي إطار هذا البرنامج، يشرك شركاء سبارك وأعضاء التحالف المجتمعات المحلية والجهات السياسية الفاعلة في مبادرات المصالحة والعدالة التصالحية، بهدف تعزيز قدراتهم على المشاركة في عمليات العدالة الانتقالية.

محتويات الدراسة

- **مقدمة الدراسة 06**

القســم الأول: الســياق اليمني للعدالة الانتقالية: من جذور الصــراع إلى معوّقات التطبيق

- خلفية الصراع في اليمن وحاجة اليمن للعدالة الانتقالية.....10
- التحديات التي تواجه تطبيق العدالة الانتقالية في السياق اليمني.....15

القسم الثاني: تجربة العدالة الانتقالية في تشيلي

- تحولات العدالة الانتقالية في تشيلي.....19
- التوثيق كمدخل للمساءلة وكشف الحقيقة: نموذج نيابة التضامن ودور الكنيسة والمجتمع المدني.....22
- جبر الضرر في التجربة التشيلية.....26
- إحياء الذاكرة الوطنية: من مراكز القمع إلى فضاءات للذاكرة.....29

القسم الثالث: آفاق الاستفادة من التجربة التشيلية في اليمن

- حاجة اليمن إلى التوثيق كخطوة تأسيسية لكشف الحقيقة وتطبيق المساءلة...32
- إمكانية تكييف تجربة جبر الضرر مع خصوصية الواقع اليمني.....34
- الاستفادة من تجربة إحياء الذاكرة الوطنية في اليمن.....35
- أوجه التشابه والاختلاف بين التجربتين اليمنية والتشيلية.....37
- الدروس المستلهمة من التجربة التشيلية في بناء العدالة الانتقالية في اليمن...39
- **دور المصالحة الوطنية كغاية للعدالة الانتقالية ليمن ما بعد الحرب.....41**

ملخص الدراسة

تناقش هذه الدراسة في قسمها الأول خلفية الصراع في اليمن من خلال كشف الانتهاكات وأسباب إخفاق المصالحات السياسية السابقة في معالجة جذور الأزمات وجبر ضرر الضحايا. وتبرز حاجة اليمن للعدالة الانتقالية لمعالجة نزاعاته المعقدة وإيجاد آليات تضمن كشف الحقيقة لمعالجة قضايا الضحايا وتخليد الذاكرة الوطنية. وتستعرض التحديات المرتبطة بتطبيق العدالة الانتقالية في اليمن . وفي القسم الثاني، تركز على تجربة العدالة الانتقالية في تشيلي، من خلال كشف تحولاتها، وآليات جمع الأدلة وأرشفتها التي اعتمدها المجتمع المدني والكنيسة التشيليان كوسيلة أساسية لكشف الحقيقة والمساءلة، وجبر الضرر. وتتطرق أيضًا لإحياء الذاكرة الوطنية من خلال تحويل مراكز القمع إلى فضاءات للذاكرة. بينما عرّج القسم الثالث على آفاق الاستفادة من التجربة التشيلية في اليمن، من خلال التركيز على الدور الهام للمجتمع المدني اليمني في تعزيز ممارسات توثيق الانتهاكات كخطوة تأسيسية لكشف الحقيقة وتطبيق المساءلة، بما يسهم في إرساء دعائم العدالة الانتقالية لإنهاء الصراع وتحقيق السلام ليمن ما بعد الحرب. ويناقش مدى إمكانات تكييف التجربة التشيلية في مجال جبر الضرر وإحياء الذاكرة الوطنية مع مراعاة خصوصية الواقع اليمني. تناول هذا القسم أيضًا أوجه التشابه والاختلاف بين التجربتين اليمنية والتشيليّة . واختتمت الدرسة بالتطرق لدور المصالحة الوطنية اليمنية باعتبارها الغاية النهائية للعدالة الانتقالية.

مقدمة الدراسة

شهد اليمن منذ تشكيل الجمهورية اليمنية مطلع تسعينات القرن الماضي وما قبلها سلسلة من الصراعات السياسية والعسكرية على الثروة والسلطة. وتعمّقت بشكل حاد مع اندلاع الحرب بين الحكومة المركزية والحزب الاشتراكي في صيف 1994، ثم بين الحكومة المركزية وبين جماعة الحوثي 2004-2010، وازدادت الصراعات بشكل أعنف غداة سقوط صنعاء بيد جماعة الحوثي في عام 2014، مما أدى إلى انهيار مؤسسات الدولة وارتكاب انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان. وعلى الرغم من إطلاق مبادرات وحوارات وعقد اتفاقيات ومصالحات وطنية لمعالجة جذور الأزمات، إلا أن تلك المحاولات لم تستطع معالجة قضايا الضحايا وحل جذور الصراع، بل تركت الباب مفتوحًا أمام تجدد الصراعات العسكرية وتعميق الانقسامات.

ومنذ انهيار العملية الانتقالية وسقوط العاصمة صنعاء ومؤسسات الدولة بيد جماعة الحوثي في سبتمبر 2014، وما تلاه من تدخل التحالف العربي لدعم الحكومة الشرعية ضد جماعة الحوثي في مارس 2015 وتصاعد الانتهاكات والقتل خارج القانون، والاعتقالات التعسفية، الاختفاء القسري، التعذيب، العنف ضد النساء، وتجنيد الأطفال، والحصار المفروض على مدن مثل "تعز" مما عمّق الأزمة الإنسانية ووسّع دائرة الضحايا. ومن هذا المنطلق، تحاجج الدراسة بأن تطبيق مشروع العدالة الانتقالية هو القادر على معالجة أزمات اليمن ومعالجة قضايا الانتهاكات وجبر ضرر الضحايا بما يقود إلى سلام دائم ومستدام.

وعلى الرغم من الحاجة الماسة للعدالة الانتقالية لمعالجة إرث الماضي، إلا أنّه لا توجد رؤية وطنية لتبني مشروع العدالة الانتقالية بشكل واضح وجلي من قبل أطراف الصراع. وتميل القوى التي انتهكت حقوق الإنسان خلال زمن الحرب إلى التسويات السياسية القائمة على نسيان الماضي ومعالجة قضايا السياسيين تحت مبرر خشية فتح باب الانتقام، ومن ثم تحول مشروع العدالة الانتقالية إلى سبب آخر لإثارة النزاعات، والجدل حول تحديد الفترة الزمنية المشمولة بالعدالة الانتقالية، إضافة إلى صعوبة تحديد الجهة التي تقود المسار في ظل استمرار الانقسام، وعدم القدرة على تحديد من هو الضحية ومن هو الجلاد في ظل تعدد أطراف النزاع. وهنا برز مؤخرا دور المجتمع المدني كفاعل رئيسي قادر على تجاوز هذه التحديات، عبر التوثيق والأرشفة، والضغط لتبني نهج شامل للعدالة الانتقالية يضمن مشاركة قوى المجتمع المدنية إلى جانب القوى السياسية. غير

أنّ جوهر العدالة الانتقالية يجب أن يتمحور حول الضحية بوصفها الفاعل الأساسي في هذا المسار، لا مجرد موضوع يُستدعى في الخطاب السياسي أو المدني. فالضحية ينبغي أن تكون صاحبة الصوت الأول في صياغة الحقيقة، وتحديد سبل الإنصاف، وضمانات عدم التكرار. ومن هنا، فإن دور المجتمع المدني والقوى السياسية يجب أن ينحصر في مساندة الضحايا وتمكينهم من التعبير عن مطالبهم، لا في استغلال معاناتهم أو تحويلها إلى أداة للمساومة أو الاستثمار السياسي. وفي هذا السياق، أي مسار للعدالة الانتقالية لا يجعل الضحية محوراً له يظل قاصراً عن بلوغ أهدافه وغاياته ومقاصده التي تأسس عليها هذا المفهوم في جوهره.

وللاستفادة من التجارب الدولية في مجال العدالة الانتقالية فقد تم اختيار التجربة التشيلية كنموذج ثري وملهم يمكن لليمن الاستفادة منه، خصوصًا أن المجتمع المدني التشيلي، بما في ذلك الكنيسة الكاثوليكية، ورابطة ذوي الضحايا الذين أُعدموا سياسيًا تولّى دوره مبكرًا في توثيق الجرائم أثناء الديكتاتورية (1973-1990). وأسس قاعدة بيانات منظَّمة تطوّرت لاحقًا إلى مرجع متكامل، اعتمدت عليه لجان الحقيقة في أداء مهامها، واستندت إليه برامج جبر الضرر، وهو ما أتاح للمجتمع والدولة المضي في مسارات العدالة الانتقالية بوضوح أكبر. وتتجلّى ملامح التجربة التشيليّة في مجالات كشف الحقيقة والمساءلة، برامج التعويض والرعاية (مثل PRAIS)، إحياء الذاكرة الوطنية عبر المتاحف ومبادرات الحوار، ودور التحالفات السياسية في ضمان التنفيذ المرحلي للسياسات الانتقالية.

وبالنظر إلى أن القوى المدنية اليمنية اليوم هي الفاعل الأبرز في ملف العدالة الانتقالية، فإن استلهام التجربة التشيلية يصبح ذا أهمية عملية كبيرة، حيث يُعدّ المجتمع المدني الطرف الأكثر التصاقًا مع قضايا الضحايا ومهمّة توثيق الانتهاكات، رغم محدودية موارده وقدرته التنسيقية. وبناءً على ذلك، تهدف هذه الدراسة إلى توضيح حاجة اليمن للعدالة الانتقالية، واستكشاف آليات عملية قابلة للاستفادة من التجربة التشيلية، مع مراعاة خصوصية المشهد اليمني والتعقيدات العسكرية والسياسية والاجتماعية لتصميم نموذج محلي وواقعي للعدالة الانتقالية يُبقي الضحايا في مركزه.

وسعت الدراسة للإجابة على التساؤلات التالية: لماذا يحتاج اليمن للعدالة الانتقالية وما هي التحديات التي تواجهها؟ وما أبرز آليات العدالة الانتقالية التي طبقتها تشيلي؟ وكيف أسهم المجتمع المدني في نجاح التجربة التشيلية؟ وما الدروس المستفادة والمستخلصة التي يمكن تكييفها لتناسب سياق العدالة الانتقالية في اليمن؟ وما أوجه التشابه والاختلاف

بين التجربة التشيلية واليمنية؟ وما دور المصالحة الوطنية كغاية للعدالة الانتقالية ليمن ما بعد الحرب؟

وفيما يخص المنهجية، فقد اعتمدت الدراسة على منهج تحليلي مقارن يجمع بين الوصف التحليلي والنقد، من خلال مراجعة الأدبيات وبعض الدراسات السابقة الخاصة بتجربة تشيلي في مجال العدالة الانتقالية، إضافة إلى المنهج الاستقرائي القائم على جمع البيانات وتحليلها لاستخلاص نتائج كلية. واستندت الدراسة أيضًا إلى زيارة ميدانية للباحث إلى تشيلي تضمنت زيارات ميدانية لمواقع الذاكرة، وإجراء مقابلات مع خبراء، وأعضاء سابقين في لجان الحقيقة، وقادة منظمات معنية بالسجناء السياسيين والمخفيين قسرًا، إلى جانب منظمات تعمل في التوثيق وبناء الذاكرة الوطنية. وأسهمت هذه الزيارة الميدانية للباحث في تقديم فهم مباشر للتجربة التشيلية بما يساعد على صياغة دروس قابلة للتطبيق في اليمن.

القسم الأول: السياق اليمني للعدالة الانتقالية: من جذور الصراع إلى معوّقات التطبيق

- خلفية الصراع في اليمن وحاجة اليمن للعدالة الانتقالية

عانى اليمن من صراعات وحروب متقطعة منذ ستينات القرن الماضي. وتعود جذور الصراعات إلى مزيج من الانقسامات التاريخية والمذهبية، والتحولات السياسية منذ سقوط الإمامة 1962، والانقسام الجغرافي بين الشمال والجنوب وما أعقب الوحدة من صراعات عسكرية وسياسية، إلى جانب ضعف الدولة وفاعلية القبائل، وتأثير التدخلات الإقليمية والدولية، فضلاً عن الأزمات الاقتصادية والاجتماعية.[1] وأودت الصراعات التي اندلعت منذ أكثر من عقد من الزمن بحياة عدد كبير من الضحايا بشكل مباشر وغير مباشر نتيجة للصراع الدائر.[2] وفي الحقيقة، برزت الحاجة للعدالة الانتقالية منذ ما قبل تحقيق الوحدة اليمنية بين شطري اليمن في مايو 1990، خصوصًا مع انتشار حالات الاختفاء القسري والاعدامات السياسية كما حصل في 1978 حيث ما يزل بعضهم لم يتم الكشف عنه حتى هذه اللحظة.[3] كما أن القتل بحسب الهُوية في جنوب اليمن وخاصة خلال أحداث يناير 1986 ما تزال عالقة في الأذهان حتى اللحظة.[4] ومع تحقق الوحدة اليمنية بين الشطرين كان من المفترض أن يبدأ برنامج تطبيق العدالة الانتقالية لمعالجة قضايا الضحايا وكشف الحقيقة عن المخفيين قسرا والبدء بالتعويض. وبدلًا من ذلك، فقد تفجّر الصراع في 1994 بين نظام دولة الوحدة والحزب الإشتراكي اليمني. وانتهت تلك الحرب بهزيمة الحزب الاشتراكي. وترتب عن ذلك الانتصار الهش انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان في جنوب البلاد بما في ذلك "مصادرة المنازل والأراضي وإحالة كثيرين على التقاعد في الجيش والخدمة المدنية. وحل الحزب الإشتراكي اليمني."[5] وكل تلك القضايا جُمدت بعد الحرب. ولهذا، ظل الشعور بالقهر

---

[1] Adel Dashela, *Roots of conflict and fragmentation: A historical analysis of Yemen's intermittent wars*. Global-e Journal, 15(16), https://globalejournal.org/global-e/august-2024/roots-conflict-and-fragmentation-historical-analysis-yemens-intermittent-wars

[2] الأمم المتحدة تقدّر بلوغ عدد القتلى بسبب حرب اليمن 377 ألفًا بنهاية العام، swissinfo.ch، تاريخ الدخول: (1 أغسطس 2025)، https://tinyurl.com/598shhjr

[3] ملف المخفيين على طاولة حوار اليمن، الجزيرة نت، 14 مايو 2013، تاريخ الدخول: (13 سبتمبر 2025)، https://tinyurl.com/4c5huw8v

[4] فيلم "الإخوة الأعداء".. ما أسباب مذبحة 13 يناير في جنوب اليمن؟ وكيف تشكل واقع البلاد إلى اليوم؟، الجزيرة نت، 12 أكتوبر 2022، تاريخ الدخول:(12 سبتمبر 2025)، https://tinyurl.com/4rsfzccs

[5] نقطة الانهيار؟ قضية اليمن الجنوبي - تقرير الشرق الأوسط رقم 114، مجموعة الأزمات الدولية، 20 تشرين الأول/أكتوبر 2011، ص 4.

وخاصة ممن تم مصادرة ممتلكاتهم او سرحوا من وظائفهم قائمًا مما عزز من الكراهية وانعكس سلبا على حياتهم اليومية. وعلى الرغم من إصدار قانون العفو من قبل السلطة الحاكمة عن الأشخاص الذين اعلنوا الانفصال من طرف واحد، [6] إلا أن ذلك الإعلان لم يعالج قضايا الضحايا مما جعله مجرد إعلان سياسي.

ومع تفجر الصراع في عام 2004 بين جماعة الحوثي والحكومة المركزية حيث استمرت تلك الصراعات بشكل متقطع لمدة ست سنوات نتج عنها إزهاق عدد كبير من الضحايا وتدمير للمتلكات العامة والخاصة وتهجير المواطنين من مناطقهم بسبب ضراوة الصراع العسكري. وبالرغم من عقد عدة اتفاقيات برعاية محلية 2007 وكذا اتفاق الدوحة برعاية قطر 2008 لوقف الحرب ومعالجة آثارها،[7] إلا أنّه وكالعادة تم ترحيلها كما تم ترحيل القضايا السابقة. وفي 11 فبراير 2011 تفجر الوضع واندلعت ثورة الشباب السلمية. وترتب عن تلك الثورة سقوط ضحايا، منها جمعة الكرامة في 18 مارس، حيث أُرتكبت مذبحة ضد المتظاهرين في صنعاء، وحينها أفادت التقارير أنّها أسفرت عن مقتل 52 شخصًا وإصابة المئات.[8] ناهيك عن الصراعات العسكرية بين جماعة الحوثي والقبائل في أكثر من محافظة مثل حجة، وصعدة، والجوف، وعمران، وصنعاء.

وبعد ثورة 2011 كانت هناك محاولة لتحقيق العدالة الانتقالية، حيث نصت الالية التنفيذية لمبادرة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي لحل الأزمة في اليمن على العدالة الإنتقالية كآلية يمكن تطبيقها لإيجاد حل جذري وشامل للازمات اليمنية المتراكمة. وقد قبلت القوى السياسية المعارضة بقيادة اللقاء المشترك[9] بمنح الرئيس الراحل صالح ومعاونية قانون الحصانة من الملاحقة. [10] وكان ذلك في إطار العدالة التفاوضية، بينما "رفضته منظمة العفو الدولية ومنظمة هيومن رايتس ووتش قانون الحصانة كما رفضه مارتن نسيركي المتحدث بإسم الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون."[11]

---

[6] Yemen: Human Rights in Yemen during and after the 1994 War, 1994, Human Rights Watch/Middle East, Vol. 6, No. 1, p. 7.

[7] حرب صعدة تستعصي على الحل، الجزيرة نت، 17 يناير 2010، الدخول:(13 سبتمبر 2025)، https://tinyurl.com/3am5kpt7

[8] Moment of Truth for Yemen. 2011. Amnesty International, p 12.

9 أحزاب اللقاء المشترك عبارة عن تكتل سياسي معارض لحزب المؤتمر الشعبي العام الحاكم بقيادة الرئيس الراحل علي عبدالله صالح، تأسس عام 2002، وضم كلًا من :التجمع اليمني للإصلاح، الحزب الاشتراكي اليمني، التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، حزب الحق، اتحاد القوى الشعبية، وحزب البعث - قطر اليمن.

[10] اليمن: قانون العفو انتهاك للقانون الدولي وإخلال بالتزامات اليمن، المركز الدولي للعدالة الانتقالية، 18 يناير 2012، تاريخ الدخول: (16 سبتمبر 2025)، https://www.ictj.org/ar/node/14676

11 محمد المخلافي وحورية مشهور، العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية من منظور النوع الاجتماعي، دراسة غير منشورة، ص 24.

وحث المجتمع الدولي الحكومة اليمنية على إقرار تشريع بشأن العدالة الانتقالية لدعم المصالحة دون مزيد من التأخير. ونصت المادة رقم 10 من قرار مجلس الأمن رقم 2051 الصادر عام 2012 على ذلك.[12] وقد تشجعت حكومة الوفاق الوطني 2012- 2014 وعملت على إعداد مشروع قانون العدالة الانتقالية، وتم إصدار الاعتذار الرسمي لقضية صعدة، وكذا قضية الجنوب.[13] وقد تضمنت وثيقة مخرجات مؤتمر الحوار الوطني ومسودة الدستور الجديد إنشاء هيئة العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية. وأكدت المادة (432) على الاعتراف بالضحايا وجبر ضررهم وتعويضهم تعويضًا عادلًا، إلا أنّ الحوثيين انسحبوا من الجلسة الختامية للمؤتمر. [14] وحاول الرئيس هادي خلال فترة حكمه خصوصا خلال الفترة 2012-2015 معالجة القضية الجنوبية بكل أبعادها بما في ذلك قضايا المبعدين عن وظائفهم، وكذا مشكلة الأراضي، حيث صدر القرار الجمهوري رقم 2 لسنة 2013م ، بشأن تشكيل لجنة خاصة لمعالجة نزاعات الأراضي في محافظات جنوب اليمن.[15] علاوة على ذلك، واستناداً إلى مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل 2013-2014، فقد أكدت وثيقة مؤتمر الحوار الوطني الشامل أن "الدولة ملتزمة برفع المظالم عن أبناء تهامة، وجبر الضرر، ومعالجة الأضرار بموجب نظام جبر جماعي".[16]

ورغم كل المحاولات المشجعة إلا أنّها لم ترَ النور، فبعد سقوط العاصمة صنعاء في21 سبتمبر 2014 بيد جماعة الحوثي عسكريا والانقلاب على مسار العملية الانتقالية السلمية فشلت العملية برمتها. وبعد ذلك، تنامت الانتهاكات الجسيمة منها الاعتقالات

---

[12] Resolution 2051 (2012)Adopted by the Security Council at its 6784th meeting, on 12 June 2012The Security Council, Accessed : (15 September 2025), https://docs.un.org/en/S/RES/2051%282012%29?utm_source=chatgpt.com

[13] Yemen: Government Issues Public Apology for Wars, The New York times, Aug. 21, 2013, Accessed: (18 July 2025), https://tinyurl.com/mwhcfweb

[14] مثنى الغانمي، التلفزيون والحرب: دراسة في اتجاهات الأخبار وتأثيراتها وانعكاساتها، الطبعة الأولى (دار مجد للنشر والتوزيع، الأردن، 2018)، ص 189.

[15] Terra nullius. 2013.Yemen: Special Commission on Land, Housing and Land Rights Network (HLRN), Accessed: (14 September 2025), https://hlrn.org/activitydetails.php?id=o29nZA%3D%3D&utm_source=chatgpt.com

[16] The All-Inclusive National Dialogue Conference's Document, 2013, Republic of Yemen, p 65, chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://assets-global.website-files.com/5b54ded3eadb58942db8e365/5fcd58ec4a3b6378a2333fb5_NDC%20Doc%20Eng%20V1.2.pdf

التعسفية، والقتل الممنهج خارج إطار القانون، والإخفاء القسري، و العنف ضد المهمشين والمرأة، ومع أنّ الأقليات والفئات الأكثر ضعفا مثل النساء، والأطفال والمهمشين محميون بموجب القواعد العرفية القبلية والمجتمعية إلا أنّه تم انتهاك هذه القواعد من خلال تشكيل أجهزة قمع ضد النساء كما فعلت جماعة الحوثي من خلال إنشاء جهاز خاص بالنساء لممارسة العنف ضد المرأة ضمن شبكة من أجهزة القمع.[17] ولم تتوقف الانتهاكات عند ذلك الحد بل شملت عسكرة الأطفال من قبل أطراف النزاع، حيث أكدت منظمة هيومن رايتس ووتش في 2024 إن الحوثيين يجنّدون المزيد من الأطفال منذ 7 أكتوبر.[18] واستمرت الانتهاكات بحق النساء حيث كشفت تقارير حقوقية في آذار/مارس الماضي أن "الانتهاكات الموثَّقة بحق النساء في اليمن تجاوزت 8 آلاف و400 حالة منذ بداية الصراع في البلاد عام 2015 وحتى نهاية عام 2024."[19]. واستمرت الانتهاكات بحق المزارعين خاصة غرس الألغام في مناطق الرعي. "وتُعد اليمن من بين أكثر الدول تضرراً بمخلفات الحرب غير المنفجرة، ويقدر الخبراء أن ما لا يقل عن مليون لُغم زُرعت (معظمها بشكل عشوائي) في اليمن منذ آذار/مارس 2015." [20] وحاليا تفاقمت إنتهاكات حقوق الإنسان، ففي هذا العام "وثق تقرير اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان (3003) انتهاك طالت (3766) ضحية من الجنسين، بينهم نساء وأطفال، في مختلف المحافظات اليمنية. وبهذا يصل إجمالي ما وثقته اللجنة منذ بدء أعمالها في يناير 2016 وحتى صدور هذا التقرير إلى (32953) واقعة انتهاك، بإجمالي (67538) ضحية."[21]

ومما تم طرحه يتضح وبما لا يدع مجالا للشك أن المراحل السابقة التي مرت بها اليمن كانت مليئة بالانتهاكات الجسيمة والمتكررة والإخفاقات في معالجتها عبر الاتفاقات والمصالحات السابقة على مدى العقود الماضية. وأظهرت أنّ عدم كشف الحقيقة وتجاهل معالجة قضايا الضحايا وترحيلها عبر اتفاقات إطارية ومصالحات سياسية قائمة على مصالح أطراف النزاع لم يؤدِ إلا إلى تراكم المظالم وتعقيد مسار

---

[17] Doaa Mohammed, Ansar Allah's Female Enforcers, The Zainabiyyat battalion has been able to access traditionally inaccessible spaces in Yemen, Carnegie, 15 April 2025, Accessed: (20 September 2025), https://tinyurl.com/42482d3b

[18] "اليمن: الحوثيون يجندون المزيد من الأطفال منذ 7 أكتوبر، "Human Rights Watch، 13 فبراير 2024، تاريخ الدخول: (01 أغسطس، 2025)، https://www.hrw.org/ar/news/2024/02/13/yemen-houthis-recruit-more-child-soldiers-october-7

[19] "أكثر من 8,400 انتهاك بحق نساء اليمن." وكالة أنباء المرأة (.JINHAGENCY)، آخر تعديل 8 مارس 2025، الدخول :(02 أغسطس، 2025)، https://jinhaagency.com/ar/alywm/akthr-mn-8400-anthak-bhq-nsa-alymn-47827?page=35

[20] جمال حسن، الميراث القاتل: الألغام ومخلفات الحرب تحصد مستقبل اليمن، مجلة الإنساني - اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 4 أبريل 2025، الدخول: (02 أغسطس، 2025)، https://blogs.icrc.org/alinsani/2025/04/04/8047/

[21] اللجنة الوطنية للتحقيق تطلق تقريرها الدوري الثالث عشر حول انتهاكات حقوق الإنسان في اليمن، 04 سبتمبر 2025، تاريخ الدخول: (14 سبتمبر 2025)، https://www.nciye.org/?p=3057

الاستقرار السياسي والاجتماعي في البلاد. ومن هنا، فإن الوضع في اليمن يتطلب إرساء عدالة انتقالية حقيقية وفعّالة لضمان كشف الحقيقة، والمساءلة، وجبر الضرر، وإحياء الذاكرة، وتحقيق مصالحة وطنية على أساس العدالة الانتقالية بما يضمن بناء دولة مستقرة وعادلة وسلام مستدام.

- التحديات التي تواجه العدالة الانتقالية في السياق اليمني

تتضمن العدالة "مجموعة من التدابير القضائية وغير القضائية التي تعتمدها الدول لمعالجة إرث الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في سياقات ما بعد النزاع أو فترات التحول السياسي، وتهدف إلى تحقيق المصالحة الوطنية، وضمان عدم تكرار الانتهاكات، وتعزيز سيادة القانون، وتشمل أدواتها المحاكمات الجنائية، ولجان تقصي الحقائق، وبرامج جبر الضرر، وإصلاح المؤسسات الأمنية والقضائية." [22] و"يُنظر (إليها) باعتبارها عنصرًا لا غنى عنه لنجاح الانتقال إلى الديمقراطية، وبوصفها تأسيسًا لجردة شاملة للماضي."[23] وأظهرت عمليات العدالة الانتقالية مرارًا وتكرارًا أنها (ليست انتقامًا) بل تساهم في معالجة المظالم والانقسامات المجتمعية ... وتحقيق سلام دائم.[24] وعدالة ما بعد النزاعات تعنى (أحيانا) باستراتيجيات مكافحة الإفلات من العقاب كآلية للخروج السلمي من الصراع إلى حقبة يسودها السلم والعدل والديمقراطية. [25]

وفي ظل الظروف اليمنية المعقدة محليًا، وتعدد أطراف الصراع، وتنوع الانتهاكات الجسيمة ما يزال مشروع العدالة الانتقالية يواجه تحديات كبيرة، أبرزها أنّ معظم أطراف النزاع المحلية لا تبدي استعدادًا حقيقيًا للقبول بمشروع العدالة الانتقالية؛ إذ تنظر بعض القوى إليها كتهديد مباشر لبقائها السياسي أو كوسيلة للمحاسبة على انتهاكاتها. وهذا الموقف يعيق مسار العدالة ويجهض أي محاولة لتطبيقها. ولذا، تميل أطراف الصراع إلى الاتفاقات السياسية، باعتبارها حلولًا مؤقتة، تحت مبرر أن المساءلة وكشف الحقيقة قد يفتحان الباب أمام انتقامات وصراعات جديدة. كما أن محدودية الموارد وغياب التمويل يعيق إنشاء مؤسسات العدالة الانتقالية وتشغيلها.[26] وفي هذا السياق، العدالة الانتقالية عملية مكلفة ماليًا ولوجستيًا، فهي تحتاج إلى لجان محلية متخصصة، وآليات فعالة للتعويضات، وبرامج اجتماعية وصحية وتعليمية ونفسية لإعادة التأهيل، وحملات توعية كبيرة على المستوى المحلي. وفي ظل الوضع الاقتصادي المتأزم بسبب الحرب في اليمن، فإن غياب الموارد المحلية وعدم وجود التزام

---

[22] محمد حمود الهتار، توظيف العُرف القَبَلي ضمن مسار العدالة الانتقالية في اليمن .المركز المغربي للعدالة الانتقالية ودراسة التقارير الدولية، 2025، تاريخ الدخول: (15 أغسطس 2025)، https://tinyurl.com/2auzvmd9

[23] جيريمي ساركين، لماذا ينبغي مفهمة العدالة الانتقالية في البلدان العربية نظريًا وتجريبيًا؟ سياسات عربية، العدد 47، ص 9، 2020.

[24] لمحة عن العدالة الانتقالية وحقوق الإنسان المفوضية السامية لحقوق الإنسان والعدالة الانتقالية، الأمم المتحدة، مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، تاريخ الدخول: (12 أغسطس 2025)، https://www.ohchr.org/ar/transitional-justice/about-transitional-justice-and-human-rights

[25] أحمد الأمين انداري، موريتانيا بين جسامة الإرث الإنساني واستعصاء العدالة الانتقالية، سيسات عربية، المجلد التاسع، العدد 48، سياسات عربية، الصفحة 57، 2021.

[26] Adel Dashela, Navigating the Crisis of Transitional Justice in Post-Conflict Arab Regions: Challenges and Pathways to Reconciliation, Biomed J Sci & Tech Res 60(1), p 2, 2024 *10.26717/BJSTR.2024.60.009395*

إقليمي وبمساعدة دولية قد يشكلان عائقًا أمام تنفيذ هذه الآليات. وهو ما يدفع بعض أطراف النزاع المحلية إلى التذرع بأن اليمن يحتاج إلى مصالحة سياسية فقط لأن إمكاناته المادية لا تسمح بتنفيذ برامج جبر الضرر.

وهناك إشكالية أخرى تواجه العدالة الانتقالية المتمثلة بانقسام القضاء "حيث يوجد في اليمن الآن نظامان قضائيان منفصلان، يعمل كل منهما بشكل مستقل. أحدهما يتبع الحكومة المعترف بها دوليا، والآخر يعمل تحت سلطة الأمر الواقع لجماعة الحوثي (أنصار الله). ولا يحظَ أي من النظامين باعتراف الآخر."[27] ونتيجة لهذا الانقسام، لا يستطيع الجهاز القضائي القيام بمهامه لتحديد وتعريف من هو الضحية ومن هو الجلاد. كما أن تعدد اطراف الصراع يعيق "تعريف الجرائم التي تقع في نطاق عمل لجان الحقيقة والمصالحة."[28] ويضاعف من صعوبة هذه المهمة، خصوصًا مع تداخل الأدوار بين الضحايا والجناة في بعض الحالات.

وعلى المستوى الاجتماعي، ما يزال مفهوم العدالة الانتقالية محصورًا في النخبة، ولم ينتشر بشكل كافٍ في الأوساط المجتمعية على المستوى المحلي، الأمر الذي يتطلب جهودًا مضاعفة لنشر الوعي وتعزيز ثقافة العدالة. ومن التحديات الأخرى مسألة تحديد الفترة الزمنية للعدالة الانتقالية، حيث يستمر الجدل منذ 2012 حول ما إذا كانت ستشمل ما قبل الوحدة، أم ما بعد أحداث 1994، أو ثورة 2011، أم منذ سيطرة جماعة الحوثي على صنعاء عام 2014. وبغض النظر عن هذا الجدل، تبقى قضايا الضحايا قائمة ولا يمكن تجاوزها، خصوصًا مع استمرار مأساة المخفيين قسرًا في الشمال والجنوب. لذا فإن أي مقاربة جادة يجب أن تقوم على الشمول وكشف الحقيقة وإنصاف الضحايا. كما يطرح سؤال آخر حول من يملك القرار في مسار العدالة الانتقالية، ما يجعل إشراك جميع الفئات، بما في ذلك النساء والشباب والمهمشين، شرطًا أساسيًا لضمان عدالة شاملة. وعلى المستوى العام، يتسم المشهد السياسي والعسكري في اليمن بدرجة عالية من التعقيد نتيجة لظهور مشاريع متنافسة تقوض فكرة الدولة الوطنية مما عمّق الشرخ الاجتماعي على أسس مناطقية، ومذهبية، وقبلية. ويعيق هذا الانقسام الوصول إلى رواية مشتركة لما حدث، ويجعل من الصعب الاتفاق على آليات جبر الضرر والمصالحة.

---

[27] محمد الشويطر، دور القضاء في تحقيق العدالة الانتقالية والمصالحة في اليمن، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 2024، تاريخ الدخول: (20 سبتمبر 2025)، https://sanaacenter.org/ar/publications-all/23828

[28] راوية توفيق، هل الدولة والمجتمع في مصر مستعدّان للعدالة الانتقاليّة والمصالحة الوطنية؟، سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد (6)، 2014، ص 99.

ورغم جهود الأمم المتحدة منذ أكثر من عقد لتجاوز هذه التحديات من خلال إيجاد تسـوية عبر الحوار والتوسـط لتقريب وجهات النظر بين هذه الأطراف، إلا أن كل محاولة لتسـوية شـاملة تُقابل بظهور أزمات جديدة تعيق التقدم. [29] وفي ظل هذا الواقع المتشابك، تصبح العدالة الانتقالية كشرط بنيوي وخيار استراتيجي قادر على التعامل مع إرث الماضي وتجاوز حالة التشظي وتعزيز بناء مؤسسات قوية تقوم على التوزيع العادل للسلطة والثروة، بعيدًا عن منطق الغلبة.

[29] Adel Dashela, UN Special Envoys and the Crisis in Yemen (2011-2021), Washington Center for Yemeni Studies, Washington, USA, 2021, p 49.

القسم الثاني: تجربة العدالة الانتقالية في تشيلي

- تحولات العدالة الانتقالية في تشيلي

عرفت تشيلي خلال القرن الماضي "ثلاث تكتلات حزبية تناوبت على الحكم بشكل متسلسل، ففي 1958 فاز اليمين وحكم إلى حدود سنة 1964، وبعدها انتصر المسيحيون الديمقراطيون الذين يمثلون الوسط وحكموا حتى سنة 1970، وفي نفس السنة انتصر اليسار بزعامة سلفادور ألليندي (Salvador Allende) واستمر في الحكم إلى أن وضع الانقلاب حدا لحكمه.[30] "إن الإطاحة العنيفة بالرئيس التشيلي سلفادور ألليندي في 11 سبتمبر/أيلول 1973، على يد القوات المسلحة التشيلية بقيادة الجنرال أوغستو بينوشيه، "... أنهت إحدى التجارب القليلة في العالم لبناء الاشتراكية من خلال عملية ديمقراطية ليبرالية، ودشنت سبعة عشر عامًا من الدكتاتورية العسكرية الدموية" (1990-1973). [31]. واتسمت هذه الفترة بانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.[32]

وبعد سقوط الديكتاتورية، طورت تشيلي آلية تطبيق العدالة الانتقالية لما بعد الصراع ونجحت بشكل نسبي في تضميد الجراح ومعالجة انتهاكات حقوق الإنسان من خلال خلق آليات تتماشى مع معايير العدالة الدولية بما في ذلك كشف الحقيقة، وجبر الضرر، والمساءلة، وتخليد الذاكرة الوطنية، وما تزال تسعى لإصلاح مؤسسات الدولة من خلال تغيير الدستور القديم. وتمثلت مراحل العدالة الانتقالية في تشيلي من خلال مراحل متدرجة: الأولى الانتقال بين عام 1990-1998 غلبت على هذه المرحلة الإفلات من العقاب على الرغم من إنشاء الرئيس باتريسيو إيلوين (Patricio Aylwin) اللجنة الوطنية للحقيقة والمصالحة (Comisión Nacional de Verdad y Reconciliación). وكُلِّفت اللجنة بأربعة أهداف رئيسية هي: رسم صورة كاملة قدر الإمكان لتلك الأحداث الجسيمة خلال الحكم العسكري 1973-1990، بالإضافة إلى سوابقها وظروفها؛ وجمع الأدلة التي قد تُمكِّن من تحديد هوية الضحايا بأسمائهم وتحديد مصيرهم أو أماكن وجودهم؛ والتوصية بتدابير التعويض واستعادة السمعة الطيبة للشعب، التي تراها عادلة؛ والتوصية بالتدابير القانونية والإدارية التي ترى اللجنة ضرورة اعتمادها لمنع ارتكاب المزيد من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.[33] وعلى الرغم من إصدار أول لجنة للحقيقة بعد الفترة الانتقالية 1990 قائمة بالضحايا، إلا أن

---

[30] حاميد زياد، تجربة العدالة الانتقالية في الشيلي بين الانقلاب العسكري على الشرعية وتحقيق المصالحة الوطنية، المركز المغربي للعدالة الانتقالية ودراسة التقارير الدولية، 2022، تاريخ الدخول: (29 يوليو 2025)، https://tinyurl.com/mv34sb9t

[31] Lisa Hilbink. Judges beyond politics in democracy and dictatorship: Lessons from Chile. Cambridge University Press, (2007), p 28.

[32] Elizabeth Lira. Reflections on rehabilitation as a form of reparation in Chile after Pinochet's dictatorship, International Human Rights Law Review, 5(1), (2016), p 194.

[33] Brian Loveman and Elizabeth Lira, The politics of political "reconciliation": Truth, reparation and justice in Chile 1989-2008 [Conference paper]. International Conference on "Violence and Reconciliation in Latin America: Human Rights, Memory, and Democracy," University of Oregon, (2008, January 31 - February 2), p 7.

الجهود للعثور على رفات المختفين كانت محدودة، حيث اقتصر دور الجهة الحكومية التابع لوزارة الداخلية على البحث الإداري عن المخفيين دون تحقيقات جنائية. ويلحظ أنّ التحول في تشيلي لم يقد إلى تحقيق عدالة جنائية مباشرة لمنتهكي حقوق الإنسان أو تعويض الضحايا بشكل مباشر منذ المراحل الأولى لانهيار النظام بل استمرت المطالبة لسنوات حتى تم البدء بتطبيق العدالة الانتقالية بشكل تدريجي. "وكان الضغط المدني والشعبي والتغيرات التدريجية وكشف الحقائق بشكل مبكر سمح من حيث النتيجة بإطلاق مسارات تعويض فاعلة... في تشيلي."[34]

وبعد ذلك، بدأت الإجراءات القضائية الفعلية في عام 1998، أي بعد ثمان سنوات من انطلاق المرحلة الأولى للعدالة الانتقالية، وكان ذلك بعد اعتقال بينوشيه، مما دفع لمحاولة غير قضائية لحل قضية المختفين عبر "مائدة حوار" عام 2000 بين رجال الدين والقوات المسلحة وبعض محامي حقوق الإنسان، بهدف تحديد مكان المختفين المتبقين، مع ضمان سرية هوية المخبرين وسريتهم.[35] ويرى السيد بوريس هاو (Boris Hau)، محامٍ وأستاذ بجامعة ألبرتو هورتادو، وعضو في مرصد العدالة الانتقالية بجامعة دييغو بورتاليس (Universidad Diego Portales) [36]، أن المرحلة الثانية مرحلة العدالة الحقيقية. وأول إجراء ضد بينوشيه تم تقديمه من غلايديس مارين (Gladys Marín)في تشيلي ومن القاضي الإسباني بالتازار غارثون (Baltasar Garzón) الذي أمر باعتقاله في عيادة بلندن عام 1998. وآخر قضية حوكم فيها بينوشيه كانت تتعلق بأحد الكهنة الأسبان الذين قُتلوا في تشيلي أثناء الديكتاتورية. وفي 2006، حكمت محكمة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان ضد قانون العفو في تشيلي، في قضية لويس ألموناسيد .(Luis Almonacid)، ورأت المحكمة أن القانون ينتهك حقوق الإنسان. وكان هذا القرار منعطفًا تاريخيًا، حيث توقفت تشيلي عن تطبيق قانون العفو رغم بقائه رسميًا. وحاليا بحسب، السيد بوريس، يوجد جيل جديد من القضاة في تشيلي يلتزم بالقانون الدولي.[37]

---

[34] التطبيقات العملية للعدالة الانتقالية: الدروس المستفادة من التجارب الدولية، مركز الحوار السوري، نُشر بتاريخ 11 فبراير 2025، تاريخ الدخول: (13 سبتمبر 2025)، https://tinyurl.com/yc5mfrme

[35] Cath Collins, Transitional Justice 'From Within': Police, Forensic and Legal Actors Searching for Chile's Disappeared, *Journal of Human Rights Practice*, Volume 10, Issue 1, February 2018, p 24, https://doi.org/10.1093/jhuman/huy003

[36] و**مهمة مرصد العدالة الانتقالية** في جامعة دييغو بورتاليس: مراقبة العدالة في محاكمات حقوق الإنسان المتعلقة حصريًا بفترة الديكتاتورية. يشمل ذلك متابعة عدد القضايا التي تم البت فيها، وضمان الالتزام بالسوابق القضائية، والتأكد من أن الأحكام المتعلقة بديكتاتورية تشيلي تتماشى مع القانون الدولي، دون تطبيق قانون العفو أو تقادم الجرائم.

[37] مقابلة أجراها الباحث مع السيد بوريس هاو، محامٍ وأستاذ بجامعة ألبرتو هورتادو، وعضو مرصد العدالة الانتقالية بجامعة دييجو بورتاليس، سينتاغو، تشيلي، 23 يناير 2025.

ومن خلال ما ذكر يتضح أن تشيلي اتبعت مسارًا تدريجيًا لتحقيق العدالة الانتقالية على الرغم من استمرار قانون العفو منذ عهد بينوشيه الذي تم اصداره في عام 1978 وعدم إلغائه بعد انتهاء حكمه، إلا أنّ المحاكم التشيلية استطاعت تحت ضغط داخلي ودولي تجاوز بعض القيود القانونية ومحاكمة عدد من مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان عبر استثناءات قانونية وتفسير موسّع للقانون المحلي.[38]

[38] Marcelo Torelly, Domestic Rule of Law Gaps and the Uses of International Human Rights Law in Post-Atrocity Prosecutions: Argentina, Brazil, and Chile Transitional Justice Experiences, Marcial Pons, 2017, pp 352-353.

- التوثيق كمدخل للمساءلة وكشف الحقيقة: نموذج نيابة التضامن ودور الكنيسة والمجتمع المدني

من أبرز الهيئات التي بدأت منذ وقت مبكر بعد استيلاء العسكر على الحكم عقب الانقلاب مباشرة لجنة السلام (Comité Pro Paz) وكان ذلك في أكتوبر 1973. وفي حوار أجراه الباحث في مقر نيابة مؤسسة التوثيق والأرشيف التضامنية مع ماريا باز فيرجارا (María Paz Vergara)، السكرتيرة التنفيذية أكدت أن اللجنة تشكلت من الطوائف اللوثرية والإنجيلية واليهودية والمعمدانية لمساعدة أسر الضحايا، تحت قيادة مشتركة بين رئيس الأساقفة فرناندو أريزتيا (Fernando Ariztía) والقس هيلموت فرنز (Helmut Frenz) من الكنيسة اللوثرية.[39] وتعرضت لجنة السلام لانتقادات ومضايقات من النظام الديكتاتوري. وبلغت اضطهادات النظام ذروتها عام 1975 عندما تم اعتقال موظفي اللجنة، بما في ذلك العاملين الاجتماعيين والمحامين والسكرتيرات. ولم يكتف النظام بذلك بل هدّد الرئيس بينوشيه شخصيًا الكاردينال راؤول سيلفا هنريكيز (Cardenal Raúl Silva Henríquez)، وضغط عليه لإغلاق المنظمة. ونتيجة لذلك، تم حل لجنة السلام رسميًا في 31 ديسمبر 1975. ولكن تم استبدالها فورًا في عام 1976 بنيابة التضامن، (Vicaría de la Solidaridad)[40]، مما ضمن عدم توقف حماية الضحايا حتى ليوم واحد. وكان مقر نيابة التضامن في قصر رئيس الأساقفة بجوار كاتدرائية سانتياغو. واعتُبر هذا الموقع بمثابة تصريح رمزي بالمقاومة من قِبل الكاردينال سيلفا هنريكيز (Silva Henríquez) بأن النضال من أجل حقوق الإنسان سيستمر رغم قمع الحكومة.

ومن الأنشطة القانونية والاجتماعية، كانت تقوم نيابة التضامن بتقديم طلب هبيس كوربوس (habeas corpus)عبر القسم القانوني للنيابة. ومع ذلك، في معظم الحالات، كانت المحاكم ترفض الطلبات. بالإضافة إلى أنواع أخرى من الدعم لذوي الضحايا خلال حكم النظام الدكتاتوري. ولكن، بدأت نيابة التضامن بهيكلتها التنظيمية من خلال عدة أقسام: قسم الدعم، وقسم حقوق العمل، وقسم المجتمعات الريفية، وقسم المكاتب الإقليمية، وقسم التعليم التضامني، وقسم مجلة التضامن (Revista Solidaridad)، القسم القانوني، والأمانة التنفيذية. وتؤكد السيدة ماريا باز فيرجارا (María

[39] مقابلة أجراها الباحث في مقر نيابة مؤسسة التوثيق والأرشيف التضامنية مع ماريا باز فيرجارا (María Paz Vergara)، السكرتيرة التنفيذية، سينتاغو تشيلي، 30 يناير 2025م.

[40] Anita Ferrara, Archives and Transitional Justice in Chile: A Crucial Relationship, Human Rights Review (2021), p 257, https://doi.org/10.1007/s12142-021-00626-0

Paz Vergara)، أنّه بلغ عدد موظفي النيابة أكثر من 300موظف، من بينهم محامون، أطباء، أخصائيون نفسيون، علماء اجتماع، رجال دين، علمانيون، وأفراد من منظمات مدنية متعددة الأديان. [41] وأيضًا، برزت منظمات أخرى مثل مؤسسة المساعدات الاجتماعية للكنائس المسيحية(FASIC) ، وتجمع أسر المعتقلين المختفين(AFDD)، واللجنة التشيلية لحقوق الإنسان، ولجنة الدفاع عن حقوق الشعب (CODEPU) .

وكان الهدف من وراء قيام هذه المنظمات هو جمع المعلومات بشكل منهجي لإدانة الجرائم التي ارتكبتها الدولة، وكذا توثيق انتهاكات حقوق الإنسان، وزيادة الوعي بما يجري، وتسجيل الأحداث للأجيال القادمة. ورغم أن إنشاء الأرشيفات لم يتبع منهجية أرشيفية رسمية، إلا أنّ التوثيق والشهادات كانت تُحفظ وتُصنّف بشكل منظم. وكان جمعهم للأدلة يعتبر شكلاً من أشكال المقاومة الأخلاقية ضد الظلم والانتهاكات.[42] واستطاعت نيابة التضامن اكتشاف المقابر الجماعية، ففي 30 نوفمبر 1978، تم اكتشاف أول مقبرة جماعية تضم رفات 15 رجلاً، عمال ريفيون تتراوح أعمارهم بين 17 و51 عامًا، في أفران الجير المهجورة في لونكين. وكانوا قد اعتقلوا على يد شرطة تشيلي في إيسلا دي مايبو (Isla de Maipo) يوم 7 أكتوبر 1973، ولم يُروا بعدها. وكان هذا الاكتشاف تاريخيًا لأنّه فضح كذب رواية النظام التي كانت تنفي وجود "مختفين قسرًا". على سبيل المثال، أدعى النظام أن سيرجيو موريرا ليو (Sergio Maureira Lillo) لم يكن موجودًا قانونيًا، ومع ذلك وُجدت جثته مع جثث أبنائه الأربعة. وبعد اكتشاف هذه المقبرة الجماعية بدأت نيابة التضامن في تجميع ملفات أنثروبومترية لتحديد الهويات، تشمل:، الوصف الجسدي، الملابس عند الاختفاء، السجل الطبي (جراحات، ندوب)، فصيلة الدم، صور الأشعة وسجلات الأسنان، تاريخ الحمل والولادة (للنساء). وكانت العملية مؤلمة للعائلات، التي لا تزال تأمل أن يعود أحباؤها أحياء. وبسبب المضايقات المستمرة، تم التحقق بعناية من جميع الوثائق، بما في ذلك شهادات الشهود العيان .وقد شكّلت هذه السجلات أدلة جوهرية في تقريري ريتيغ (Rettig) وفاليش .(Valech).[43]

إضافة إلى ذلك، ساهمت الوثائق التي جمعتها نيابة التضامن بشكل حاسم في فضح انتهاكات حقوق الإنسان. وتقول السيدة إلزابيث " عندما تم إنشاء أول لجنة حقيقة

---

[41] مقابلة مع ماريا باز فيرجارا (María Paz Vergara)، مرجع سابق.

[42] Anita Ferrara. Archives and Transitional Justice in Chile: A Crucial Relationship. *Hum Rights Rev* 22, 2021, p 257-258. https://doi.org/10.1007/s12142-021-00626-0

[43] مرجع سابق من مقابلة مع مع ماريا باز فيرجارا (María Paz Vergara).

(لجنة ريتيغ عام 1990)، اســـتندت اللجنة بحوالي 70% على ملفات من نيابة التضـــامن."[44] أيضًـــا، اعتمدت الأمم المتحدة على هذه الوثائق في إصـــدار إدانات رســـمية ضـــد نظام بينوشيه.

وهكذا، استمرت نيابة التضامن في عملها حتى عام 1992، حينما تم إغلاقها رسميًا من قبل رئيس أساقفة سانتياغو بحجة أن استعادة الديمقراطية أعادت إلى الدولة مسؤولية حماية الحقوق. ولكن أرشيف النيابة كان ضخمًا، مما استدعى إنشاء مؤسسة la Solidaridad. Fundación de Documentación y Archivo Vicaría de وتهدف المؤسسة إلى دعم الحقيقة والعدالة والذاكرة التاريخية وحفظ الأرشيف. وكان أول رئيس للمؤسسة هو الأسقف سيرجيو فاليش (Obispo Sergio Valech)، الذي ترأس أيضًا لجنة الاعتقال السياسي والتعذيب. وحاليا، تشمل الوثائق المحفوظة: 300عدد من مجلة "التضامن"، وتقارير شهرية عن القضايا القانونية، وأكثر من 80,000 وثيقة رسمية مثل habeas corpus ، وملفات عسكرية، شهادات، وحوالي 650,000 قصاصة صحفية.[45]

وفي الوقت الراهن، تطلب المحاكم الوثائق من نيابة التضامن في قضايا حقوق الإنسان، كما يستخدمها المحامون، والضحايا، وعائلاتهم في دعاواهم وتوثيق تجاربهم. وتصدر المؤسسة شهادات تُمكّن الضحايا من الحصول على امتيازات مثل الإعفاء من الخدمة العسكرية. وتعمل المؤسسة في التعليم الحقوقي، وتقدّم برامج توعوية للشباب، وتُشجع على تقدير الديمقراطية والتسامح، وتُعارض اللجوء إلى العنف لحل النزاعات كما حدث في الانقلاب. وتنظم زيارات تعليمية للمدارس والجامعات في جميع أنحاء تشيلي.[46]

ونتيجة لهذه الأدلة التي تم جمعها سواء من قبل أهالي الضحايا، أو نيابة التضامن فقد أصبحت محورية لملاحقة الجناة وتقديمهم للعدالة. ويتضح في تجربة تشيلي، كما ترويها السيدة أليسيا ليرا(Alicia Lira) رئيسة جمعية ذوي الأشخاص الذين أُعدموا سياسيًا، أنّ مساءلة الجناة لم يكن ممكنًا دون الجهود المستمرة لأسر الضحايا والناجين من التعذيب، بالتعاون مع الكنيسة ومنظمات المجتمع المدني. فقد كانت هذه الجماعات محورًا في توثيق الانتهاكات رغم الضغوط والمضايقات، وساهمت ملفات نيابة التضامن وأرشيفها، إلى جانب رفع آلاف القضايا الحقوقية مثل 1,200 قضية نفذتها جمعية ذوي

[44] مقابلة أجراها الباحث في سينتاغو مع الأكاديمية والخبيرة السيدة إليزابيث ليرا (Elizabeth Lira)، مديرة مركز حقوق الإنسان بجامعة ألبرتو هورتادو، حائزة على الجائزة الوطنية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، وعضو في لجنتي فاليش الأولى والثانية، بالإضافة إلى ميسا دي ديالوغو، 23 يناير 2025.
[45] نفس المقابلة مع ماريا باز فيرجارا (María Paz Vergara)، مرجع سابق.
[46] نفس المقابلة مع ماريا باز فيرجارا (María Paz Vergara)، مرجع سابق.

الأشخاص الذين أُعدموا سياسيًا، في تمكين القضاة من محاسبة الجناة وإنشاء محاكم متخصصة بحقوق الإنسان. [47] وحاليا بحسب، السيد بوريس، يوجد الآن جيل جديد من القضاة في تشيلي يلتزم بالقانون الدولي. وأُجريت 824 محاكمة جنائية خلال الفترة 1995-2024.[48] ونتيجة لهذه الجهود المدنية، فقد نجحت تشيلي تقديم بعض الجناة للمحاكم، وكذا إنشاء سجن بونتا بوكو، وهو سجن خاص بمنتهكي حقوق الإنسان. "ويقع سجن بونتا بوكو شمال العاصمة سانتياغو، ويضم حوالي 100 مسؤول سابق من قادة أجهزة القمع خلال عهد الديكتاتورية العسكرية لأوغوستو بينوشيه بين عامي 1973 و1990، يقضون أحكامهم في ظروف مريحة مقارنةً بباقي نزلاء السجون في تشيلي، إلا أن رئيس تشيلي الحالي، غابرييل بوريتش. قد أمر بتحويله هذا العام إلى مؤسسة إصلاحية عامة مثل باقي السجون العادية."[49] وتوضح هذه التجربة أيضًا أهمية الجمع بين التوثيق القانوني من قبل منظمات المجتمع المدني لضمان وضوح الانتهاكات، وحماية حقوق الضحايا ومحاسبة الجناة.

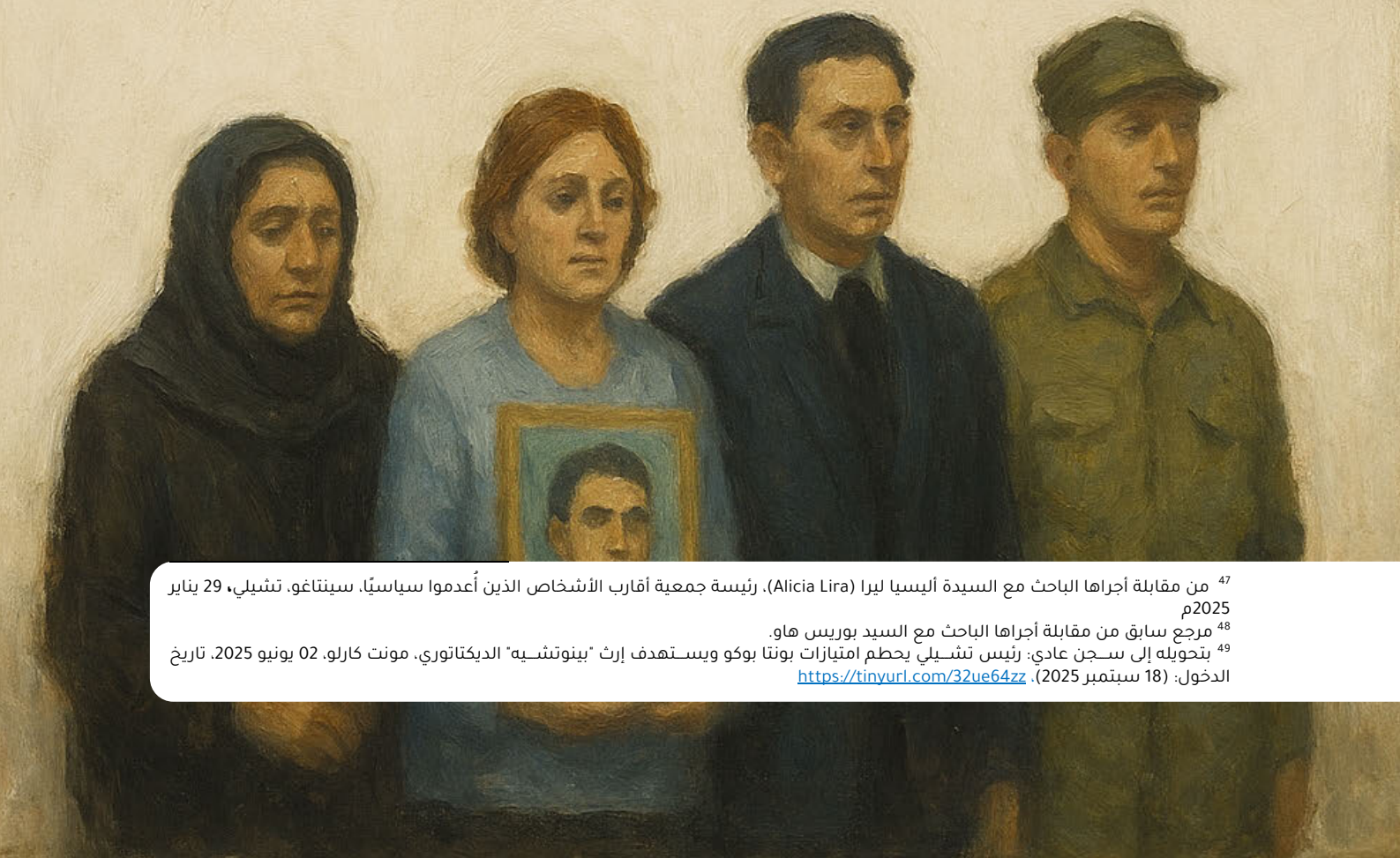

[47] من مقابلة أجراها الباحث مع السيدة أليسيا ليرا (Alicia Lira)، رئيسة جمعية أقارب الأشخاص الذين أُعدموا سياسيًا، سينتاغو، تشيلي، 29 يناير 2025م

[48] مرجع سابق من مقابلة أجراها الباحث مع السيد بوريس هاو.

[49] بتحويله إلى سـجن عادي: رئيس تشـيلي يحطم امتيازات بونتا بوكو ويسـتهدف إرث "بينوتشـيه" الديكتاتوري، مونت كارلو، 02 يونيو 2025، تاريخ الدخول: (18 سبتمبر 2025)، https://tinyurl.com/32ue64zz

- جبر الضرر في التجربة التشيلية

تتسم معظم الثقافات بقدر من ثقافة التسامح، وغالبًا ما تُترجَم في مناطق النزاع إلى العفو والتسامح، أحيانًا على حساب الضحايا وحقوقهم في جبر الضرر. وتوجد هذه الثقافة أيضًا في تشيلي، حيث صدر أول عفو بعد استقلال تشيلي عام 1819، وامتد ليشمل جميع المتورطين في النزاعات. وعلى مر التاريخ، اعتمدت تشيلي على قوانين العفو لحل أنواع مختلفة من النزاعات، مثل النزاعات النقابية والحروب الأهلية. وفي كل حالة، كانت الطريقة السائدة لحل النزاعات هي من خلال قوانين العفو، التي تهدف إلى محو آثار هذه النزاعات.[50] وأصدر بينوشيه قانون عفو للفترة 1973-1978، وهي المرحلة الأكثر وحشية في الديكتاتورية التي وقعت فيها غالبية جرائم القتل والاختفاء. وقبل تخليه عن السلطة، أجبر بينوشيه جميع قضاة المحكمة العليا على التقاعد أو الاستقالة وهي مناورة عُرفت باسم "قانون الحلوى"، والتي قدمت حوافز مالية كبيرة للقضاة للتقاعد. ثم عيّن محكمة عليا جديدة كلياً تتماشى مع مصالحه.[51] وفي عام 1990، ومع انتهاء الدكتاتورية برز مشروع العدالة الانتقالية، وأصبح محو أدلة أفعال النظام مستحيلاً.

وتشكلت في تشيلي لجنتان رئيسيتان عقب انهيار النظام العسكري عام 1990، بهدف معالجة إرث الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان: لجنة ريتيغ (Rettig Commission)، التي أعدت التقرير الأول للحقيقة والمصالحة بتكليف من الرئيس باتريسيو أيلوين (Patricio Aylwin)، ونُشر عام 1991. وركّز التقرير على حالات القتل والاختفاء القسري، وقدم توصيات تتعلق بجبر الضرر الرمزي وإنصاف الضحايا. وتبنّى الرئيس أيلوين التوصيات، وأسس اللجنة الوطنية لجبر الضرر والمصالحة، كما منح قانون ريتيغ امتيازات لعائلات الضحايا المعترف بهم. وساهم التقرير أيضًا في إصلاحات رمزية، مثل إلغاء العيد الوطني الذي كان يخلّد انقلاب 11 سبتمبر 1973. وأيضًا وضعت لجنة فاليش الأولى (Valech I)، لمعالجة حالات السجن السياسي والتعذيب. وتلاها تقرير فاليش الثاني (Valech II)، الذي اعترف بـ 40,018 ضحية، بينهم 3,065 قتلوا أو اختفوا. وتكمن أهمية تقرير فاليش في كونه وثيقة رسمية تؤرخ لانتهاكات السجن السياسي والتعذيب.[52]

---

[50] نفس المرجع السابق مقابلة أجراها الباحث في سينتاغو مع الأكاديمية والخبيرة السيدة إليزابيث ليرا (Elizabeth Lira).
[51] نفس المرجع السابق، مقابلة مع إليزابيث ليرا (Elizabeth Lira).
[52] مقابلة أجراها الباحث مع السيد بوريس هاو، مرجع سابق.

وهكذا، سعت الحكومة الديمقراطية الجديدة إلى كشف الحقيقة، والاعتراف بالضحايا، وتحقيق العدالة لجبر الضرر. ودخل قانون التعويضات (رقم 19.123) [53]، الصادر في 8 فبراير 1992، حيز التنفيذ. وأنشأ هذا القانون "الهيئة الوطنية للتعويض والمصالحة"، وهي مؤسسة مكلفة بتوفير العدالة والتعويضات لضحايا الاختفاء القسري خلال فترة الدكتاتورية. وكانت مسؤولة عن تحديد وضع الأشخاص المفقودين وإدارة البرامج الحكومية لمساعدة الضحايا وأسرهم. ومن بين سياسات التعويض العامة هذه برنامج الرعاية الصحية الشاملة والتعويضات (PRAIS)، الذي يوفر الرعاية الصحية للأفراد المتضررين من القمع السياسي الذي مارسته الدولة بين عامي 1973 و1990، بالإضافة إلى أسرهم. ويُطوّر هذا البرنامج الحكومي التشيلي الرعاية السريرية والنفسية والاجتماعية، ومبادرات إعادة التأهيل، والتدابير الوقائية للصحة البدنية والنفسية. ويحق للمستفيدين الحصول على خدمات طبية مجانية ضمن الشبكة الوطنية للصحة العامة، حيث يمكنهم الحصول على مجموعة كاملة من الرعاية التي يقدمها القطاع العام. وقد التحق حوالي 600,000 شخص بهذا البرنامج مدى الحياة.[54] ويمكن لفئات محددة التسجيل في برنامج PRAIS، سنذكر بعضها هنا: أفراد عائلات السجناء السياسيين المختفين والمُعدَمين، الأفراد الذين وردت أسماؤهم في تقرير اللجنة الوطنية للسجن السياسي والتعذيب، الأفراد الذين عملوا بشكل متواصل لمدة عشر سنوات في مجال حماية حقوق الإنسان. حالات أخرى اعتبرها فريق PRAIS ذات أولوية، رهناً بالتشاور مع وزارة الصحة. [55]

وفي هذا السياق، لم يكن دور أسر الضحايا هامشي، بل كانت قوة ضاغطة ومؤثرة في المطالبة بكشف الحقيقة والتعويض. ونتيجة للتواصل المستمر بين القوى المدنية وأسر الضحايا من جهة والحكومات الديمقراطية المتعاقبة بعد إنتهاء الديمقراطية لتعزيز حقوق الإنسان في تشيلي فقد افتتحت تشيلي الكثير من المؤسسات التي تدعم حقوق الضحايا ومنها "معهد وطني لحقوق الإنسان" (INDH). وتأسس عام 2009 خلال إدارة باشيليت الأولى.[56] ومنح المعهد الوطني لحقوق الإنسان سلطة رفع دعاوى قضائية تتعلق بحقوق الإنسان. ونتيجة لذلك، ومنذ عام 2010، تمكن المعهد الوطني لحقوق الإنسان من رفع دعاوى قضائية نيابة عن ضحايا الاختفاء القسري والإعدامات السياسية.

---

[53] South African Truth and Reconciliation Commission. (n.d.). Volume 6, Section 2, Chapter 3, Subsection 2: Chile - Reparations and rehabilitation. South African History Archive (SAHA), Accessed: (July 27, 2025), https://sabctrc.saha.org.za/reports/volume6/section2/chapter3/subsection2.htm?utm_source=chatgpt.com

[54] نفس المرجع السابق، مقابلة مع إليزابيث ليرا (Elizabeth Lira)..

[55] نفس المرجع السابق، مقابلة مع إليزابيث ليرا (Elizabeth Lira).

[56] Internet Rights and Principles Coalition, New publication: Internet & human rights, (Accessed: 27 July 2025), https://tinyurl.com/ydv8h99w

وكثيرًا ما تستشهد الدولة التشيلية بهذه المبادرات بفخر كدليل على استمرارها في إعطاء الأولوية للاستجابة لانتهاكات حقبة الديكتاتورية.[57]

ويوكد بوريس هاو (Boris Hau)، أن عائلات الضحايا، خصوصًا النساء، كنّ القوة المحركة وراء مطلب "أين هم؟". لقد كانت قوة النساء محورية في النضال من أجل العدالة.[58] كما أوضحت السيدة أليسيا ليرا (Alicia Lira)، رئيسة جمعية أقارب الأشخاص الذين أُعدموا سياسيًا، أن الجمعية أيضًا اهتمت في تقديم الشكاوى، لا سيما على المستوى الدولي، والتعبئة والتضامن مع العائلات التي تواجه اضطهادًا يوميًا. وكان الطريق الوحيد لمواجهة إرهاب الدولة هو التكاتف والتنظيم من خلال الاعتصامات للفت الانتباه إلى وضع الضحايا. وتنظيم الاحتجاجات، حتى وصل الأمر إلى تقييد أنفسهن بالسلاسل أمام المباني الرسمية، والإضراب عن الطعام، كوسائل للتنديد بالجرائم ضد الإنسانية. وكانت هذه هي الأدوات التي استخدمتها النساء للتنديد بالجرائم ضد الإنسانية التي ارتُكبت خلال فترة الديكتاتورية.[59]

[57] CATH COLLINS, Truth-Justice-Reparations Interaction Effects in Transitional Justice Practice: The Case of the 'Valech Commission' in Chile. Journal of Latin American Studies. 2017;49(1) ,p 59, doi:10.1017/S0022216X16001437

[58] مقابلة أجراها الباحث مع الأكاديمي بوريس هاو (Boris Hau) ، سينتاغو، تشيلي، 30 يناير 2025.

[59] من مقابلة أجراها الباحث مع السيدة أليسيا ليرا (Alicia Lira)، مرجع سابق.

- إحياء الذاكرة الوطنية: من مراكز القمع إلى فضاءات للذاكرة

في تشيلي، عبّر العديد من الأفراد خلال الحكم الديكتاتوري بشكل إبداعي ضد الظلم وتحولت أعمالهم إلى ذكرى خالدة. على سبيل المثال، أطلقت لوتي روسنفيلد،[60] وهي ناشطة مُبدعة، حملة "لا +" عام 1979، والتي حظيت بدعم واسع النطاق.[61] وقد ابتكرت صلبانًا أو "علامات زائد" باستخدام الخطوط البيضاء التي تُقسم المسارات في الشوارع. ورسم خط أبيض إضافي شكّل علامة + (تعني "المزيد" بالإسبانية)، رمزًا لموقف جماعي لا لمزيد من التعذيب والقمع وانتهاكات حقوق الإنسان والعنف والدكتاتورية. ونُفذت هذه المبادرة في حيّ سكنيّ راقي بسانتياغو، حيث نجحت في إقناع الشرطة بأنّ أفعالها تُمثّل تدخلًا فنيًا.. وشاركت شخصيات أخرى بارزة مثل ديامیلا إلتيت وإغناسيو أغويرو، مما أدى إلى إنشاء مبادرة "أميال من الصليب فوق الرصيف". كان للوتي روزنفيلد دورٌ محوري في التأكيد على أهمية الذاكرة والاعتراف.

وخلال الفترة الماضية استطاعت تشيلي تحويل مراكز الاعتقال والتعذيب إلى نصب تذكارية وحدائق مفتوحة، ناهيك عن بناء النصب التذكارية تخليدا لمن قتل أو اختفى خلال حقبة النظام العسكري. وتتطرق هذه الدراسة لبعض أماكن إحياء الذاكرة الوطنية التي زارها الباحث في عاصمة تشيلي، سانتياغو ومنها: تم تحويل فيلا غريمالدي (Villa Grimaldi - Parque por la Paz) في سانتياغو إلى متنزه السلام في عام 1997 كأول نصب تذكاري لإحياء وتكريم الضحايا، بعد أن كانت عبارة عن فيلا خاصة، وحولها الانقلاب إلى مركز اعتقال وتعذيب تابع لجهاز المخابرات (DINA) خلال فترة الحكم العسكري.[62] ويضم المنتزه نصبًا تذكاريًا يحمل أسماء الضحايا، إلى جانب حديقة ورود صغيرة، يُزرع فيها اسم كل ضحية بجانب وردة مصاحبة للوحة صغيرة تحمل اسمه إضافة إلى ذلك، يوجد جهاز آلي يشرح كل محتويات الموقع باللغة الانجليزية والاسبانية. ويتم زيارة المكان من مختلف أنحاء تشيلي والعالم، حيث يتم الاطلاع على المكان كشاهد على تاريخ التعذيب خلال فترة الانقلاب.

وفي عام 2008، تم تحويل Londres 38 الذي كان يستخدم كمركز اعتقال وتصفية خلال حكم بينوشيه إلى متحف وطني مفتوح للمواطنين، ويمكن الاطلاع على أسماء من سُجن بداخله.[63] وتم في 2010 تحويل مركز الاعتقال والتعذيب Casa Memoria José

---

[60] للإطلاع اكثر حول الناشطة التشيلة لوتي روزنفيلد تشيلي، 1943 - 2020، https://coleccion.malba.org.ar/una-milla-de-cruces-sobre-el-pavimento/

[61] للمزيد حول عمل الفنانة التشكيلة التشيلية من هذا الرابط،، تاريخ الدخول: (27 يوليو 2025)، https://www.instagram.com/mnbachile/reel/CxD5JN_RvTv/?ref

[62] للاطلاع اكثر حول هذا النصب التذكاري من هذا الرابط: https://villagrimaldi.cl/

[63] يمكن الاطلاع على Londres 38 من هذا الرابط: https://www.londres38.cl/1937/w3-channel.html

Domingo Cañas في حي Ñuñoa بسانتياغو إلى مؤسسة ثقافية ومركز تربوي وموقع ذاكرة بعد أن كان عبارة عن مركز اعتقال وتعذيب وقتل [64]. ويوجد بداخل هذا الموقع مؤسسة صغيرة، وأرشيف، وكذلك لوائح عرض جدرانه مكتوب عليها أسماء الضحايا. ويعتبر الاستاد الرياضي الكبير Memorial Estadio Nacional في سانتياغو، رمزًا لتوثيق الفظائع والجرائم التي ارتكبت خلال الحكم العسكري، حيث تم الزج بالآلاف من المعارضين وتم تعذيب وقتل بعضهم بما في ذلك النساء. وقد ألتقى الباحث بأثنين من الناجين واستمع منهم عن ذلك المعتقل المرعب الكائن تحت مدرجات الملعب وكيف كان يتم الزج بمئات الأشخاص في غرفة صغيرة. وما يثير الانتباه هو الشعار في هذا الموقع الهام " أمة بلا ذاكرة لا مستقبل لها." وتم تحويله في عام 2010 إلى موقع ذاكرة مفتوح لعامة الناس.[65]

وافتتحت الرئيسة التشيلية ميشال باشليت (Michelle Bachelet) في 2010 بمبادرتها الشخصية في سانتياغو، متحف الذاكرة وحقوق الإنسان، استجابةً لتوصيات لجنة الحقيقة والمصالحة الداعمة لإنشاء مواقع تذكارية.[66] ويضم المركز العديد من صور الضحايا، وتاريخ الانتهاكات، ومجسمات تذكارية للضحايا ويحوي أيضًا على الكثير من الوثائق بما في ذلك أسماء الضحايا. وفي 2023 تم فتح النصب التذكاري للمعتقلين المختفين والمعدمين سياسيًا في مقبرة سانتياغو العامة، وفيه آلاف الأسماء منحوته على جدار في المقبرة.. [67] وعلى الرغم من تقدم تشيلي في مجال العدالة الانتقالية من خلال ما انجزته على مدى الثلاثة العقود والنصف الماضية، إلا أن عملية التعامل مع الماضي ما تزال مهمةً غير مكتملة.[68]

ويتضح من التجربة التشيلية في تحويل مراكز التعذيب والاعتقال إلى فضاءات للذاكرة الوطنية مدى قدرة المجتمع المدني الذي وثق الانتهاكات وظل متمسك بحقوق الضحايا حتى توجت جهوده بتبني الدولة خلال مرحلة التحول من الديكتاتورية إلى الديمقراطية تلك الجهود المدنية وتحويلها إلى واقع ملموس.

---

[64] للمزيد من المعلومات حول هذه المؤسسة من هذا الرابط: https://www.josedomingocanas.org/

[65] لكثير من التفاصيل حول مركز الاعتقال في استاذ سيناغو الرياضي من هذا الرابط: https://www.memoriaestadionacional.cl/

[66] لمعلومات أكثر حول المشروع بالإمكان زيارة الموقع من هذا الرابط: https://mmdh.cl/

[67] للاطلاع على تفاصيل أكثر حول النصب التذكاري يمكن زيارة هذا الموقع: https://tinyurl.com/bnp28chz

[68] Ferrara Anita, Restoring the national Convivencia through transitional justice: the Chilean case, Edward Elgar Publishing Limited, 2020, p 13, https://doi.org/10.4337/9781786433039.00043

القسم الثالث: آفاق الاستفادة من التجربة التشيلية في اليمن

- حاجة اليمن إلى التوثيق كخطوة تأسيسية لكشف الحقيقة وتطبيق المساءلة

في ظل تعدد أطراف النزاع في اليمن، تبرز احتياجات مؤسسات المجتمع المدني لتعزيز التنسيق بين القوى المدنية لتوثيق الانتهاكات، وجمع الشهادات، والأدلة ومن ثم استخدامها مستقبلًا لكشف الحقيقة، وجبر الضرر، وضمان المساءلة في القضايا التي لا يمكن التسامح معها. فإذا جرى التغاضي عن الملاحقة القانونية الشاملة، تكون هذه الأدلة جاهزة لمتابعة الجناة عبر قضايا فردية، كما حدث في تشيلي؛ إذ لم تستطع الدولة محاكمة جميع أركان نظام بينوشيه، فلجأت المؤسسات المدنية إلى رفع دعاوى فردية، ونجحت في محاكمة المئات، حيث أُدين بعضهم بالسجن المؤبد.

وعلى الرغم من "إنشاء آلية وطنية للرصد والتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة على أراضي الجمهورية اليمنية من قبل جميع الأطراف، والتي أنشئت بموجب القرار الجمهوري رقم (140) لسنة 2012م وتعديلاته، واستنادًا إلى نصوص المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، وقرار مجلس الأمن رقم "2051" لسنة 2012م والقرار رقم "2140" لسنة 2014م وقرارات مجلس حقوق الإنسان ذات الصلة"[69]، إلا أن الأوضاع تغيّرت بعد سقوط العاصمة صنعاء بيد جماعة الحوثي في 2014، ومع ضعف مؤسسات الدولة وتعدد أطراف النزاع، أصبحت مؤسسات المجتمع المدني بحاجة إلى نظام موحّد للتوثيق والأرشفة بين المؤسسات المدنية واللجنة الوطنية للتحقيق لتعزيز آليات العدالة الانتقالية وحفظ حقوق الضحايا. كما تظل مسألة جمع الأدلة على الانتهاكات بحاجة لآليات أكثر صرامة لجمع القصص الميدانية وتوثيقها، خصوصًا في ظل تضارب التقارير، مع التركيز على أرشفة الشهادات وتصويرها، فالضحايا ليسوا أرقامًا هامشية.

ويمكن لليمن الاستفادة من التجربة التشيلية، حيث لم يقتصر دور المجتمع المدني على الكنيسة الكاثوليكية، بل شاركت طوائف دينية متعددة بالتعاون مع المؤسسات المدنية. وشكّل التوثيق المدني هناك مبادرة للدفاع عن حقوق الضحايا ومقاومة النظام الديكتاتوري بالطرق السلمية. ويرجع سر نجاح التجربة التشيلية جزئيا إلى التناغم والانسجام بين القوى الدينية ممثلة بالكنيسة وكذا مؤسسات المجتمع المدني. ولذا، يحتاج اليمن اليمن لتعزيز التنسيق بين أسر الضحايا والقوى المدنية وكذا المؤسسة الدينية لجمع

[69] اللجنة الوطنية في إدعاءات انتهاكات حقوق الإنسان، تاريخ الدخول: (10 سبتمبر 2025)، https://www.nciye.org/?page_id=105

البيانات وتوثيقها، كي لا تضيع حقوق الضحايا مستقبلا. وفي هذا الاطار، يمكن القول بأن هناك حالة تقارب من حيث شكل الانتهاكات ضد حقوق الإنسان، حيث يمثل التوثيق شكلًا من أشكال الانتصار للضحايا وكشف الحقيقة بالطرق السلمية. وتبذل منظمات مدنية وحقوقية مستقلة، إلى جانب منظمات نسائية وشبابية، جهودًا لا بأس بها في جمع الشهادات والأدلة رغم القمع والصعوبات، إلا أنّها ما تزال في حدها الأدنى، واكبر تحدي أمام مؤسسات المجتمع المدني هو أن تقف بشكل صارم مع الضحية بغض النظر عن خلفيته وما شابه ذلك. ولذا، لكي تنجح هذه المؤسسات يتطلب الوضع أن تكون هناك آليات صارمة وحيادية تامة حتى يُكتب لها النجاح. ومن هذا المنطلق، يمكن القول أيضًا إن توثيق الانتهاكات وأرشفتها خلال النزاع يمكن أن يشكل أساسًا لأي مسار عدالة انتقالية لاحق، ويتيح لليمن بناء مرجع قانوني لحفظ حقوق الضحايا ومواجهة الإفلات من العقاب.

- إمكانية تكييف تجربة جبر الضرر مع خصوصية الواقع اليمني

بناء على ما تم ذكره ومناقشته في التجربة التشيلية فيما يخص جبر الضرر، يمكن لليمن تطوير لجان المصالحة الوطنية التي انبثقت عن مخرجات الحوار الوطني 2013-2014 على غرار لجنة ريتيغ وتقارير فاليش في تشيلي لتوثيق الانتهاكات والاعتراف بالضحايا وتعويضهم.

- يمكن الاستفادة من مخرجات الحوار الوطني الخاصة بإنشاء صندوق جبر الضرر والتعويض[70]، وتطوير ذلك البرنامج بحيث يكون مشابهًا لـ PRAISالتشيلي لتقديم الخدمات الصحية والاجتماعية والنفسية وغيرها لذوي الضحايا وأسرهم.
- وفي هذه المرحلة، يتطلب الوضع تكثيف التعاون بين المنظمات المدنية وأسر الضحايا لتوثيق الانتهاكات وجمع الأدلة لكي تسهم في معالجة جبر الضرر. ويمكن أيضًا للمؤسسات المهتمة بالضحايا أن تستفيد من وسائل تجربة "الجمعية التشيلية الخاصة بأقارب الأشخاص الذين أُعدموا سياسيًا، في مجال التضامن مع عائلات الضحايا، والتعبئة والتكاتف والتنظيم من خلال الاعتصامات للفت الانتباه إلى وضع الضحايا. وفي هذا السياق، هناك تجربة يمنية ناجحة تتمثل برابطة أمهات المختطفين.[71] ويمكن تعزيز عمل هذه المؤسسة لتغطي كل مناطق البلاد بشكل أكثر مما هو حاصل اليوم، وتوثيق كل أعمالها وإصدار منشورات خاصة بالضحايا من خلال تجميع البيانات وإصدارها في كتاب على سبيل المثال، كما فعلت جمعية اقارب الضحايا السياسيين، حيث نشرت كتابا عن كل السجناء السياسيين مع سيرة ذاتية مصغرة وصورة لكل ضحية.
- ويحتاج اليمن للاستفادة من التجربة التشيلية في تعزيز القضاء لكي ينجح في إنصاف الضحايا ويحقق المصالحة، حيث أن شجاعة القضاء التشيلي استطاع أن ينحاز للضحايا ولو لم يكن بشكل كامل.
- تكثيف التوعية بأهمية العدالة الانتقالية باعتبارها البوابة الصحيحة لتحقيق جبر الضرر، وتبني يوم للعدالة الانتقالية، وفي هذا السياق يمكن تعزيز فكرة اليوم الوطني للعدالة الانتقالية في اليمن، والذي انطلق في الأول من سبتمبر 2025 على يد منتدى شباب اليمن. [72]

---

[70] وثيقة الحوار الوطني الشامل 2013-2014، صنعاء ص 72، الدخول: (09 سبتمبر 2025)، chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/ https://constitutionnet.org/sites/default/files/final_outcome_document-arabic.pdf

[71] يمكن الاطلاع على برامج رابطة امهات المختطفين من هذا الرابط https://ama-ye.org/ar/%D9%85%D9%86-%D9%86%D8%AD%D9%86/

[72] إقرار يوم وطني للعدالة الانتقالية في اليمن، منتدى شباب اليمن، 11 سبتمبر 2025، الدخول: (20 سبتمبر 2025)، https://sanaacenter.org/ypf/ar/nadopting-a-national-day-for-transitional-justice-in-yemen/

- **الاستفادة من تجربة إحياء الذاكرة الوطنية في اليمن**

وتظهر الحالة التشيلية في مجال تخليد الذاكرة الوطنية أهمية التعاون بين القوى المدنية والدولة للاعتراف بالضحايا بطريقة تتيح التذكير المستمر بالماضي المظلم وتعزيز الوعي المجتمعي. وفي هذا السياق ، حينما قدّم رئيس الجمهورية التشيلية، ريكاردو لاغوس في أغسطس/آب 2003 مقترحًا بشأن حقوق الإنسان في رسالة إلى الأمة بعنوان "لا غد بدون أمس"، تضمن تدابير لتحسين البحث عن الحقيقة وتحقيق العدالة، وتدابير لتحسين التعويضات الاجتماعية التي تُقدّمها تشيلي للضحايا، وتدابير لتعزيز المجتمع ومؤسساته حتى لا يتكرر هذا الأمر.[73] وكان فحوى ذلك الخطاب والمشروع أنّه لا مستقبل للأمة التشيلية بدون معالجة إرث الماضي، ومن المستحيل طي صفحة انتهاكات حقوق الإنسان الماضية أو إنكار الماضي. كما تظهر هذه التجربة الفريدة انتصار أسر الضحايا ما منح الضحايا وعائلاتهم شعورًا بالاعتراف والعدالة الرمزية وذلك من خلال إنشاء متاحف ومتنزهات ونصب تذكارية وتوظيف الأماكن نفسها التي شهدت القمع والتعذيب والقتل كنصب تذكارية وأدوات تعليمية وتثقيفية بتاريخ الانقلاب. وساعدت هذه الفضاءات المجتمع التشيلي الفهم الصحيح للماضي وتجنب تكراره.

وبما أن جزءا من تدابير العدالة الانتقالية، فيما يخص إحياء الذاكرة الوطنية تسعى إلى رفع مستوى الوعي بتواريخ العنف والانتهاكات ... إلى جانب سعيها لتحقيق أهداف مثل تجنب العنف في المستقبل وتعزيز المؤسسات الديمقراطية والسلام والاستقرار؛[74] فإنه ومن هذا المنطلق:

- يحتاج اليمن لبرنامج إحياء الذاكرة الوطنية لإنصاف الضحايا ومنع تكرار الانتهاكات من خلال تبني مقاربة مشابهة للتجربة التشيلية من حيث تحديد مواقع القمع ومركز الاعتقال والتعذيب في الوقت الراهن، ومن ثم العمل على تحويلها مستقبلا إلى فضاءات للذاكرة، مع الأخذ في الاعتبار خصوصية السياق المحلي اليمني واختلاف الصراع.
- ويُمكن أن تشمل هذه الفضاءات متاحف مثل المبادرة التي أطلقتها منظمة سام للحقوق والحريات، بالشراكة مع رابطة أمهات المختطفين ومعهد "دي تي"،

[73] Ricardo Lagos , *No hay mañana sin ayer: Propuesta del Presidente Lagos sobre derechos humanos.* Biblioteca Digital del Instituto Nacional de Derechos Humanos de Chile, 2003, Accessed: (20 September 2025), https://bibliotecadigital.indh.cl/items/0a8897d7-8f94-4494-947b-be08a876fe03?utm_source=chatgpt.com

[74] Bakiner, Onur. Truth Commissions: Memory, Power, and Legitimacy. Part III, 183-212. Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 2016, p 3.

وبتنسيق مع مكتبي الشؤون الاجتماعية والثقافة وفرع الهيئة العامة للآثار والمتاحف، "افتتاح متحف الذاكرة الخاص بتعز".[75]

- ويمكن العمل على إيجاد آليات مستقبلا لكيفية بناء النصب التذكارية للضحايا، وبناء حدائق رمزية تضم أرشيفًا ووثائق للضحايا، لتكون عبرة ووسيلة للاعتراف بحقوقهم بهدف تعزيز المصالحة الوطنية والمواطنة وقيم المساواة ومنع تكرار الانتهاكات مستقبلا.
- ويمكن العمل مع الناجين من السجون خصوصا ممن خرجوا من سجون اطراف الصراع واشراك هؤلاء في عملية إحياء الذاكرة لتعزيز مصداقية هذه المبادرات وإشراكهم في صياغة ذاكرة جماعية تحفظ حقوقهم وحقوق باقي الضحايا.
- و يمكن الاستفادة من التجربة التشيلية في إلغاء المظاهر والرموز التي تمجد الجماعات المسلحة ورموزها، ومناسباتها التي فرضت على الشعب عنوة، واستبدالها بذكريات الضحايا، مثل إحياء يوم المفقودين والمخفيين قسرا، ومناسبة أخرى ليوم التعذيب، والهدف من ذلك هو تخليد ذاكرة الضحايا رمزيًا ومعنويًا.

[75] اليمن: منظمات حقوقية تفتتح "متحف الذاكرة" لتوثيق حصار الحوثيين لمدينة تعز، يمن فيتوشر، 05 سبتمبر 2025، تاريخ الدخول: (10 سبتمبر 2025)، https://yemenfuture.net/news/33508

- أوجه التشابه والاختلاف بين التجربتين اليمنية والتشيلية

أولًا: أوجه التشابه

العنصر	تشيلي	اليمن
في مجال الانتهاكات	ارتكب نظام بينوشيه عدة جرائم مثل القتل خارج إطار القانون، التعذيب، الاختفاء القسري.	انتهكت أطراف النزاع عدة جرائم مثل الاختفاء القسري، التعذيب، القتل خارج إطار القانون، حصار المدن، كحالة تعز.
الحاجة للمصالحة	احتاجت المعارضة التشيلية إلى مصالحة سياسية لتجاوز الانقسامات والدخول في حالة الانتقام، مع وجود رفض وضغط مجتمعي لتلك المصالحة خوفا من أن تكون على حساب الضحايا، ولكن هذه المصالحة قادت في النهاية إلى تحقيق جبر الضرر للضحايا.	يحتاج اليمن لمصالحة سياسية على غرار التجربة التشيلية شريطة أن تتضمن تطبيق العدالة الانتقالية على مراحل وأن لا تكون تلك المصالحة على حساب حقوق الضحايا.
دور الدولة في تنفيذ تشكيل لجان الحقيقة والمصالحة لتطبيق جبر الضرر	شكلت الدولة في تشيلي لجان الحقيقة والمصالحة لتحقيق جبر الضرر ومعالجة إرث الماضي.	الدولة اليمنية مفككة حاليا، وهي بحاجة لبناء مؤسسات الدولة، وبعد وقف الحرب والاتفاق على مرحلة انتقالية يمكنها تشكيل لجان مماثلة كما حصل في تشيلي.
الاعتراف بالانتهاكات وحقوق الضحايا لجبر الضرر	نجحت تشيلي عبر لجنة ريتيغ وتقرير فاليش الأول والثاني لمعالجة جبر الضرر والاعتراف بالضحايا.	وفي الحالة اليمنية يتوجب الاعتراف بالضحايا كمدخل لتحقيق العدالة والمصالحة على المدى البعيد.

ثانيًا: أوجه الاختلاف

العنصر	تشيلي	اليمن
طبيعة التنسيق بين منظمات المجتمع المدني والكنيسة	كان هناك تنسيق وتناغم بين المجتمع المدني والكنيسة الكاثوليكية.	ما تزال مؤسسات المجتمع بحاجة لنوع من التنسيق فيما بينها وكذا بينها وبين باقي المؤسسات الدينية مثل المسجد.
- طبيعة النزاع	نظام عسكري مركزي دكتاتوري ضد المعارضة.	نزاعات عسكرية وسياسية محلية متعدد مع تعدد المشاريع المحلية ووجود تدخلات إقليمية.
مؤسسات الدولة	مؤسسات الدولة ظلت متماسكة وموجودة وتم إعادة إصلاحها.	لم تعد مؤسسات الدولة متماسكة فهناك مؤسسات أمر واقع في صنعاء وأخرى شرعية في عدن ولكنها غير متماسكة نظرا لوجود نزاعات فيما بين أطراف هذه الشرعية.
مدة الانتهاكات	كانت الفترة الزمنية محددة ومدتها 15 عشر عاما.	صراعات متواصلة ومتقطعة منذ عقود من الزمن سواء قبل الوحدة الوحدة بين شمال وجنوب اليمن أو بعد تحقيق الوحدة 1990 وما تزال هذه الصراعات مستمرة.
دعم المجتمع الإقليمي والدولي	حصلت تشيلي على دعم دولي لانجاح العدالة الانتقالية كما أن دول الجوار لتشيلي مثل الارجنتين لم تتدخل في شؤون تشيلي لأنّها أصلا كانت تعالج مشاكلها الداخلية عبر العدالة الانتقالية.	يحصل اليمن على دعم دولي من المنظمات الدولية لتطبيق العدالة الانتقالية. ولكن التدخلات الإقليمية المتضاربة قد تعيق تحقيق العدالة الانتقالية لأنّها متورطة في النزاع بشكل مباشر.

الدروس المستلهمة من التجربة التشيلية في بناء العدالة الانتقالية في اليمن

تُظهر التجربة التشيلية أنّ التحولات بعد انهيار النظام الديكتاتوري لم يكن سهلا، وأنّ التعامل مع إرث الماضي مسار طويل ومعقّد ومتشابك، ولا يمكن اختزاله في مجموعة من المبادئ النظرية الجاهزة الخاصة بالعدالة وتطبيقها على المجتمع اليمني بسهولة. وهذا ما برز بوضوح في تجربة تشيلي بعد حكم بينوشيه (1973-1990)، حيث اضطلعت منظمات المجتمع المدني بدور محوري وابتكرت الأدوات والمؤسسات للدفاع عن الضحايا بطريقة تتناسب مع المجتمع التشيلي. وإذا ما أسقطنا الدروس المستلهمة من التجربة التشيلية على الحالة اليمنية، يمكن استخلاص عدة نقاط رئيسية:

أولًا، دور المجتمع المدني، كما في تشيلي، يُعد المجتمع المدني اليمني الفاعل الأكثر قربًا من الضحايا وقضاياهم، رغم محدودية قدراته. لذا فإن منظماته مطالبة بتشكيل قوة ضغط منظمة، وتكثيف التوعية الشعبية لدعم العدالة الانتقالية، وعدم تركها محصورة في أروقة النخب.

ثانيًا: ارتباط طبيعة التحول السياسي بنمط العدالة الانتقالية، ففي اليمن ما يزال التحول نحو السلام غير مكتمل، والنزاع العسكري والسياسي بين الحكومة وجماعات ما دون الدولة مستمر. لذا، فإن شكل العدالة الانتقالية سيتحدد بمدى استعداد الأحزاب السياسية والجماعات المسلحة المسيطرة على الأرض للانخراط في تسوية سياسية، ومدى قبولها بتطبيق العدالة الانتقالية أو الاكتفاء بآليات المصالحة والعفو. وفي هذا السياق، من المهم أن يدرك المدافعون عن حقوق الإنسان والقوى المدنية التي تتمسك بحقوق الضحايا أنّ أطراف الصراع الفاعلة قد تلجأ إلى تعطيل مسارات العدالة الانتقالية عبر مقايضة السلم الأهلي بالعفو، ومحاولة طمس الماضي، باعتبار أن الضحايا سقطوا في صراع سياسي، ولم يكونوا مجبرين على الانتماء إلى أطراف النزاع. وهنا يصبح دور المجتمع المدني اليمني حاسمًا في رفض هذه المقايضات وحماية حقوق الضحايا كما فعلت القوى المدنية في تشيلي. وفي هذا السياق فإن رفض المجتمع المدني لهذه المقايضة يعني البحث عن بدائل واقعية تقوم على سلام عادل ومستدام لا على الاستمرار في الصراع أو الاكتفاء بعفو شامل مقابل السلام. كما أن طبيعة المجتمع اليمني تختلف عن طبيعة المجتمع التشيلي، فاليمن شعب مسلّح،

وهناك مثل يمني مشهور يقول: "لا ينسى الحر ثأره"، وهو ما يجعل أي تسوية لا تستند إلى العدالة وجبر الضرر عرضة للفشل وإعادة إنتاج دوامة العنف.

ثالثًا، العوامل الاقتصادية والاجتماعية، تلعب هذه العوامل دورا حاسما في سرعة تطبيق العدالة الانتقالية في حال توفرت، وهي بطبيعة الحال غير متوفرة في اليمن بشكل كافي على الأقل في الوقت الراهن. ولهذا، فإن ضعف الموارد في اليمن وتعدد الضحايا والفئات المستفيدة من الحرب سيبطئ تطبيق التعويضات وجبر الضرر. ولذلك، يحتاج اليمن إلى دعم إقليمي ودولي واسع ماليًا وفنيًا لضمان تنفيذ آليات العدالة الانتقالية.

رابعًا، أهمية تحديد المفاهيم الكبرى، لا يمكن الشروع في تطبيق العدالة الانتقالية دون توافق أطراف النزاع حول تعريف "الضحية"، و"الجاني"، والفترات الزمنية المشمولة (حروب 1994، أحداث 2011، سقوط صنعاء 2014، والانتهاكات اللاحقة). وفي تشيلي نجحت التجربة لأنّها بدأت بحسم هذه المفاهيم بشكل عملي يراعي الواقع قبل الشروع في تطبيق العدالة الانتقالية من خلال تعريف الجاني والضحية، وتحديد المفاهيم والمصطلحات وغيرها.

خامسًا، كشف الحقيقة كشرط أساسي، أبرزت تجربة لجان الحقيقة في تشيلي أهمية التوثيق وكشف الحقيقة كخطوة تأسيسية لبقية الإجراءات مثل التعويض وحفظ الذاكرة. وفي اليمن، تتعدد السرديات المختلفة التابعة لأطراف النزاع والانقسامات، مما يتوجب كشف الحقيقة بشكل شامل بما يسهم في منع إعادة إنتاج خطاب الحرب والكراهية، ويحصّن المجتمع ضد التلاعب بالتاريخ.

سادسًا، طبيعة المسار الطويل والمعقد، ينبغي ألا تُبنى توقعات غير واقعية في اليمن، بل يجب إدراك أنّ العدالة الانتقالية عملية نسبية وبطيئة، وتتحقق عبر مراحل تدريجية تتسم بالمعوقات والصعوبات، ولكن من الضروري إشراك الضحايا في صياغة الحلول للتعامل مع إرث الماضي.

دور المصالحة الوطنية كغاية للعدالة الانتقالية ليمن ما بعد الحرب

المصالحة الوطنية غاية ومقصد ذو قيمة سامية، يتحقق شقها السياسي بإنفاذ اتفاق سلام شامل ومستدام، ويتحقق شقها الاجتماعي عبر تبني آليات العدالة الانتقالية. فالعدالة الانتقالية تمثل المسار الذي يضمن كشف الحقيقة، إنصاف الضحايا، ومحاسبة الجناة، ومن ثم تُمهِّد الطريق لتحقيق المصالحة الوطنية بوصفها إحدى أبرز نتائجها. وبذلك فإن المصالحة الوطنية بدون عدالة انتقالية تظل ناقصة وغير قادرة على تحقيق سلام مستدام، وقد أثبتت التجارب السابقة في اليمن أنّ محاولات معالجة إرث الماضي بعيداً عن العدالة الانتقالية لم تنجح في معالجة جذور المشكلة.[76] ولهذا في الحالة اليمنية، يجب أن تسبق الحقيقة والعدالة أي مصالحة، وأن لا يتم القفز على العدالة من خلال المصالحة ومن ثم مناقشة العدالة كما حدث خلال مؤتمر الحوار الوطني 2013-2014، حيث تمت المصالحة السياسية ومن ثم بعد ذلك تم مناقشة العدالة الانتقالية خلال المؤتمر. ويبقى نجاح أي عملية سلام مستدام مرهونًا بتحقيق العدالة الانتقالية التي تضمن كشف الحقيقة وإنصاف الضحايا، وإيجاد آليات جديدة لكيفية إصلاح مؤسسات الدولة جنبًا إلى جنب مع مشروع وطني للمصالحة الوطنية يعيد بناء الثقة بين أطراف النزاع وباقي المكونات الاجتماعية.

كما أن العدالة الانتقالية في اليمن تحتاج إلى إيجاد قوانين رادعة لمنع الإفلات من العقاب وهذا يتطلب كشف الحقيقة. وفي حال توصلت أطراف النزاع إلى توافق عبر العدالة التصالحية من خلال تعويض الضحايا وجبر الضرر، وبناء الذاكرة الوطنية لحماية المجتمع من تكرار الانتهاكات، ففي هذه الحالة يتوجب أن يكون هناك قوانين رادعة لمنع عودة المنتهكين إلى مواقع السلطة. ويتطلب الوضع أيضًا بأن يكون هناك ضمانات لعدم تكرار الانتهاكات ووجود جهاز إنذار مبكر لتفادي عودة النزاعات. وتتطلب العدالة الانتقالية ليمن ما بعد الحرب إصلاحات تشريعية وتفعيل القوانين الوطنية الخاصة بحقوق الإنسان. ولضمان فاعلية هذه التدابير يتطلب الوضع حماية الشهود والضحايا، وإشراك المجتمع المدني. أمّا القفز على الواقع فلا يمكن لأي مصالحة سياسية أن تصمد دون عدالة انتقالية، ولا للعدالة أن تكتمل دون مصالحة تعيد بناء ما دمرته الحرب على كافة المستويات الاجتماعية والسياسية وغيرها وتفتح الطريق أمام عدالة مستدامة بحسب ما وصفها علي

---

[76] محمد المخلافي وحورية مشهور، مرجع سابق، ص 18.

العرشاني في مقالته "العدالة الانتقالية في اليمن وإشكالية السلام المؤجل: قراءة في ضوء العدالة المستدامة." [77] وهكذا، يحتاج اليمن لتطبيق "آليات العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية في اليمن لمعالجة آثار الانتهاكات السابقة وضمان عدم تكرارها، وأهمية تكييف هذه الآليات مع الظروف الراهنة." [78]

خلاصات ختامية

في ضوء ما تناولته الدراسة من تحليل للسياق اليمني ودراسة التجربة التشيلية، وجدت الدراسة أن العدالة الانتقالية تمثل مدخلًا رئيسيا لتحقيق سلام مستدام ومصالحة وطنية في اليمن. واستنتجت أنّ الاكتفاء بالاتفاقيات والمصالحات السياسية الهشة دون مناقشة حقوق الضحايا أثبتت عدم قدرتها على حل أزمات اليمن المعقدة. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك تحديات رئيسية تواجه مشروع العدالة الانتقالية ليمن ما بعد الحرب أهمها غياب الاستعداد الحقيقي لدى أطراف النزاع للقبول بها، ومحدودية الموارد والانقسام القضائي والسياسي والاجتماعي، مما يعرقل مسار كشف الحقيقة وإنصاف الضحايا.

ومن خلال التجربة التشيلية تبين أنّ نجاح العدالة الانتقالية لا يتوقف على الإرادة السياسية وحدها، بل يعتمد أيضًا على الدور الهام لأسر الضحايا وللمجتمع المدني في التوثيق والأرشفة، وكشف الحقيقة، والدفع باتجاه برامج جبر ضرر الضحايا، وهو ما يمكن أن تبدأ به منظمات المجتمع اليمني في الوقت الراهن. هذا ما توصلت إليه الدراسة إجمالا، إلا أن هناك بعض النتائج الثانوية التي توصلت لها الدراسة حيث أن اليمن يمكن أن يستفيد من تجربة تشيلي بشكل فعال بناء على ما طرحته الدراسة لبناء مشروع العدالة الانتقالية قائم على كشف الحقيقة، وإنصاف الضحايا، وإحياء الذاكرة الوطنية، وإصلاح مؤسسات الدولة لضمان عدم تكرار الانتهاكات.

[77] علي العرشاني، العدالة الانتقالية في اليمن وإشكالية السلام المؤجل: قراءة في ضوء العدالة المستدامة، المركز العربي الديمقراطي، تاريخ الدخول: 15 سبتمبر 2025، https://democraticac.de/?p=106330

[78] محمد الهتار، العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية في اليمن: دراسة مقارنة. المركز المغربي للعدالة، 2025، تاريخ الدخول: (15 سبتمبر 2025)، https://tinyurl.com/48xxp39z

توصيات عامة

- إلى جميع الأطراف المعنية في اليمن، من الحكومة وجماعات ما دون الدولة وأصحاب المصلحة، أصبح تبني مسار عدالة انتقالية شاملة الخيار الوحيد لتحقيق المصالحة الوطنية ومعالجة جذور الصراع، من خلال جبر الضرر، وإحياء الذاكرة الوطنية، وتعويض الضحايا، مع إعطاء أولوية خاصة للفئات الأكثر ضعفًا مثل الأطفال والنساء والمهمشين، وذلك لتجنب تكرار إخفاقات الاتفاقات السياسية والمصالحات السابقة التي تجاهلت حقوق الضحايا ولم تحقق السلام لليمن.
- إلى منظمات المجتمع المدني في اليمن، يمكن الاستفادة من آليات التجربة التشيلية في مجالات أرشفة الانتهاكات، وجبر الضرر وكشف الحقيقة وإحياء الذاكرة الوطنية، عبر تصميم برنامج عدالة انتقالية يتناسب مع خصوصية المجتمع اليمني من خلال الخطوات التي أوضحتها الدراسة.
- إلى الجهات الدولية، يتطلب مشروع العدالة الانتقالية، دعم المجتمع المدني اليمني في تطوير برامج وآليات العدالة الانتقالية، بما في ذلك تدريب الخبراء، وتعزيز مراكز التوثيق، والمبادرات المحلية للتوعية بأهمية العدالة الانتقالية والعدالة التصالحية.
- إلى مكتب المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى اليمن، يحتاج اليمن حاليا إعطاء الأولوية للمبادرات المحلية للعدالة الانتقالية وإدراجها في أي اتفاق سياسي لضمان حقوق الضحايا وتحقيق السلام العادل والشامل في اليمن.

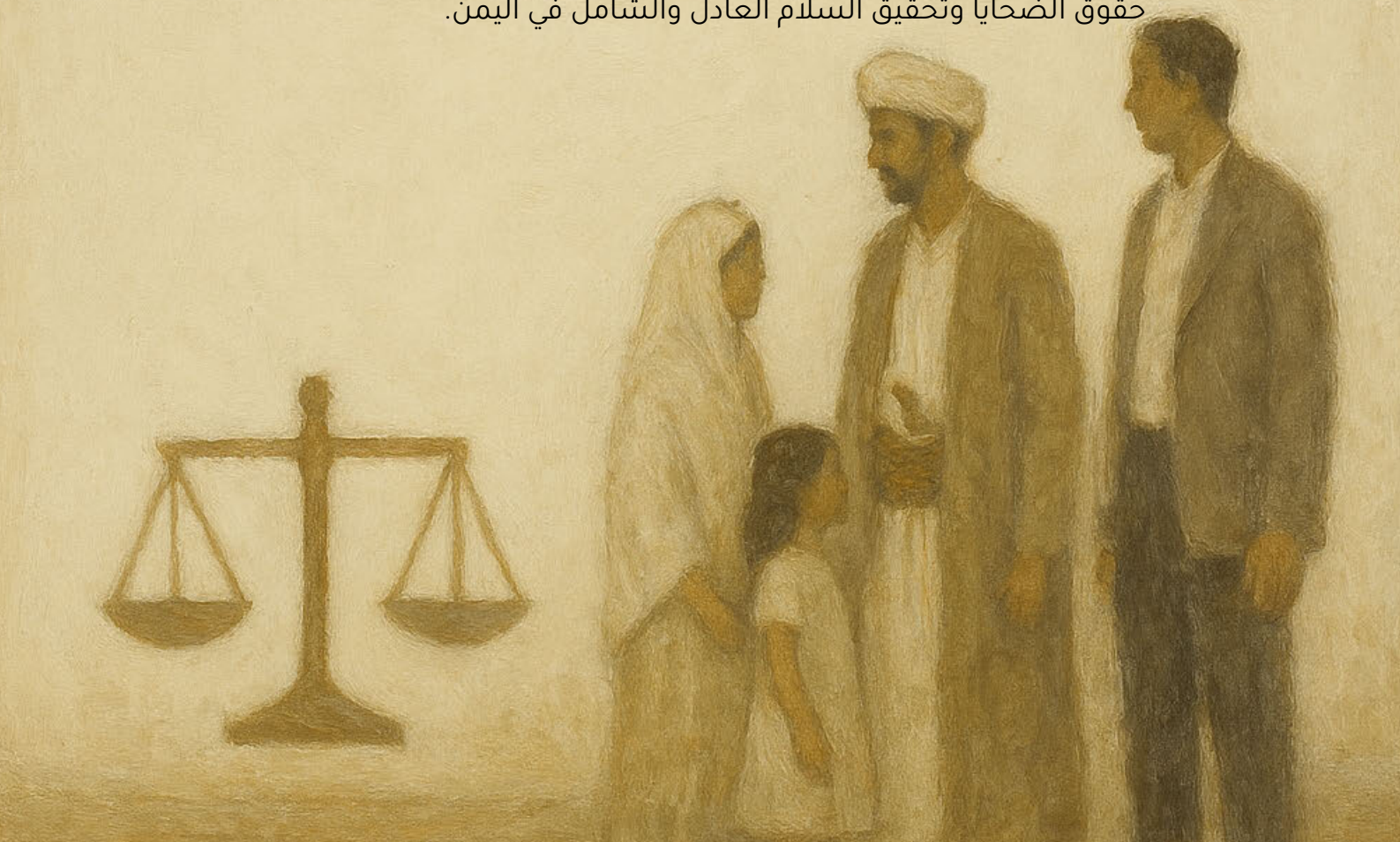

عادل دشيلة : باحث ومحاضر يمني حاصل على درجة الدكتوراه في الأدب الإنجليزي، مع التركيز على أدب السجون السياسية في العالم العربي. يعمل كباحث زائر في جامعة توركو، فنلندا، وعمل أيضًا زميلاً سابقًا في المركز الشرق أوسطي للأبحاث، جامعة كولومبيا، حيث قاد مشروعًا بحثيًا حول العدالة الانتقالية ليمن ما بعد الحرب من منظور اجتماعي. وتشمل مجالات خبرته دراسة العدالة الانتقالية بعد النزاعات من منظور اجتماعي، ودراسات الصراع، والقضايا اليمنية، بما في ذلك الديناميكيات القبلية، والقضايا الإقليمية. كتب العديد من الأوراق البحثية والمقالات التحليلية، إلى جانب مساهمته في تأليف ثلاثة كتب منها كتابه "الحركة الحوثية والقبيلة اليمنية بين عامي 2011 و2020". ويساهم بانتظام بأبحاثه في مراكز بحثية محلية ودولية، وشارك بأوراق بحثية في عدة مؤتمرات أكاديمية دولية في الهند، وتركيا، والأردن، ولبنان وفنلندا، وهولندا.

SAM Rights & Liberties

رابطة أمهات المختطفين
Abductees' Mothers Association

Justice4Yemen Pact
ميثاق العدالة لليمن

DT Institute

دراسة في التجربة التشيلية للعدالة الانتقالية وآفاق الاستفادة منها في اليمن عبر دور المجتمع المدني

أكتوبر 2025

info@samrl.org

www.samrl.org